الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤيـة المملكة 2030 هي خارطة الطريق لمستقبلٍ أفضل لكـل مـن يـعيـش فـي هـذا الوطـن الطـموح.

خادم الحرمين الشريفين

الملك سـلـمان بن عبد العزيز آل سعود

« أيده الله »

أعظم قصة نجاح في القرن الواحد والعشرين هـي المـملكـة العـربية السعـودية.

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

« حفظه الله »

التقرير السنوي

2024

الفهرس

01 القسم التمهيدي

كلمة رئيس مجلس الإدارة 9
تعريفات ومصطلحات التجارة الخارجية 10
نبذة عن الهيئة 12
الملخص التنفيذي 16
نظرة عامة على التجارة الخارجية 20

02 التقرير التفصيلي

التوجه الاستراتيجي 33
أبرز الأعمال والإنجازات 34
قرارات مجلس الإدارة 34
الاتفاقيات والمنظمات الدولية 38
المعالجات التجارية 52
العلاقات الدولية 54
شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي 74
التحول الرقمي 78
الأمن السيبراني 82
المراجعة الداخلية 83
التواصل والإعلام 84
تطوير رأس المال البشري 86
التحديات التي تواجه الهيئة 88
أولويات الهيئة لعام 2025م 89

03 الوضع الراهن للهيئة

الهيكل التنظيمي 92
مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية 94
وضع القوى البشرية 96
اعتمادات الميزانية 98
مقرات عمل الهيئة 99
الخاتمة 100

الهدف من إعداد التقرير

صدر هذا التقرير السنوي عن الهيئة العامة للتجارة الخارجية استجابةً لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/13) بتاريخ 1414/3/3هـ، والتي تنص على ضرورة أن ترفع كافة الوزارات والأجهزة الحكومية تقارير سنوية إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية، تتضمن الإنجازات التي تم تحقيقها. وقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً للدليل الاسترشادي الذي وضعه المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء)؛ ليقدم صورة دقيقة وشاملة عن نشاطات الهيئة وإنجازاتها خلال عام 2024م.

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

أولاً

القسم التمهيدي

كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
تعريفات ومصطلحات التجارة الخارجية	10
نبذة عن الهيئة	12
الملخص التنفيذي	16
نظرة عامة على التجارة الخارجية	20

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تواصل الهيئة دورها في تنمية العلاقات التجارية الدولية وتعظيم مكاسب المملكة مواكبةً لرحلة التحول غير المسبوق التي نعيشها في رؤية السعودية 2030

تواصل الهيئة العامة للتجارة الخارجية دورها في تنمية العلاقات التجارية الدولية وتعظيم مكاسب المملكة مواكبةً لرحلة التحول غير المسبوق التي نعيشها في رؤية السعودية 2030.

وركزت الهيئة خلال العام 2024م على تمكين الاقتصاد، وتعزيز العلاقات مع الشركاء التجاريين، وتمثيل المملكة في المحافل الدولية والمنظمات العالمية، مثل: منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الإسلامي.. وشهد هذا العام تقدماً في مسار الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية، فقد تم التوقيع على البيان المشترك لختام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونيوزيلندا، بالتزامن مع بدء مفاوضات مماثلة مع: تركيا، اليابان، وإندونيسيا.. وأثمرت جهود الملحقيات التجارية "ولله الحمد" عن توفير (1,889) فرصة تصديرية و (370) فرصة استثمارية، كما ساهمت الهيئة بدورها في تعزيز التنمية المستدامة، وبلغت حصة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية في العام 2023م نحو 17.42%، فيما بلغ حجم الصادرات (1,382) مليار ريال، منها (1,200) مليار ريال لصادرات السلع، و (182) ملياراً لصادرات الخدمات.

ولتعزيز التواصل والشراكات الدولية، تم اعتماد وتشكيل (7) مجالس أعمال سعودية أجنبية، والمشاركة في أكثر من (30) مؤتمراً دولياً سلطت الضوء على مكانة المملكة وجهود تطوير التشريعات وبيئة الأعمال والفرص الواعدة في كافة المجالات.

وعملت الهيئة على حماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية، وأجرت (4) تحقيقات لمكافحة الإغراق، نتج عن اثنين منها فرض رسوم لحماية الصناعة الوطنية، كما دافعت عن صادرات المملكة في (5) تحقيقات معالجات تجارية، وطورت الإجراءات بإطلاق النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.

ختاماً، أضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية للعام 2024م (1445 - 1446هـ) موجزاً لأهم الأعمال والإنجازات التي تحققت بفضل الله ثم بجهود الزملاء والزميلات في الهيئة بكافة قطاعاتهم، متطلعين إلى استثمار كافة الطاقات والإمكانيات لمواصلة رحلة التطوير وخدمة وطننا الغالي.

وزير التجارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية

د. ماجد بن عبدالله القصبي

تعريفات ومصطلحات التجارة الخارجية

التقرير
التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية بحسب المادة 29 من نظام مجلس الوزراء.

الهيئة
الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

مجلس الإدارة
مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

الواردات
الواردات الموجهة للاستهلاك المحلي بالسوق السعودي.

التدابير/ تدابير المعالجات التجارية
تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والتدابير الوقائية المفروضة من الهيئة.

الواردات المُغرِقة
واردات المملكة من المُنتَج الخاضع لتحقيق مكافحة الإغراق ويُدعى أو ثبت من خلال التحقيق أن أسعاره مغرقة.

المحافظ
محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

العضو
عضو مجلس إدارة الهيئة.

المنظمة
منظمة التجارة العالمية.

الزيادة في الواردات
زيادة الواردات الموجهة للمملكة من المنتج الخاضع لتحقيق التدابير الوقائية بكميات متزايدة، وتلحق أو تهدد بحدوث ضرر جسيم بالصناعة المحلية.

الواردات المدعومة
واردات المملكة من المُنتَج الخاضع لتحقيق التدابير التعويضية ويُدعى أو ثبت من خلال التحقيق أنه يتلقى منفعة بسبب دعم مخصص.

التحقيق/ التحقيقات
تحقيقات مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية التي تجريها الهيئة من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى.

المعالجات التجارية
الموضوعات المتعلقة باتفاقيات مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية بمنظمة التجارة العالمية.

الإغراق
تصدير مُنتَج إلى المملكة بسعر تصدير أقل من القيمة العادية للمنتج المشابه في مجرى التجارة العادي عندما يوجه للاستهلاك المحلي في دولة التصدير.

الدعم
مساهمة مالية مقدمة من حكومة أو من هيئة عامة في دولة ما يترتب عليها تحقيق منفعة.

مجالس الأعمال
مجالس مشتركة أو إقليمية تضم ممثلي قطاع الأعمال في المملكة ونظراءهم من الدول الأخرى، ممن لديهم استثمارات أو عمليات تصدير أو استيراد.

الملحقيات التجارية
المكاتب التي يعمل فيها الموظفون خارج المملكة والتابعة لإشراف الهيئة.

الملحق التجاري
الشخص المكلف بالعمل بهذه الصفة من قبل الهيئة.

نبذة عن الهيئة

أنشئت الهيئة العامة للتجارة الخارجية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (211) وتاريخ 25/ 4/ 1440هـ، الموافق 1/1/ 2019م كهيئة ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

وفي إطار تعزيز دورها، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (741) بتاريخ 23/ 11/ 1441هـ، الموافق 14/7/ 2020م بالموافقة على تنظيمها، وتهدف الهيئة إلى تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية.

بما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تتولى الهيئة الإشراف على كافة المهام المتعلقة بوضع السياسات والاستراتيجيات للتجارة الخارجية، بالتنسيق مع القطاعين الحكومي والخاص، بما يضمن تكامل الجهود لتعزيز مكانة المملكة في التجارة الدولية، كما تمثل الهيئة المملكة في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية المتعلقة بالتجارة، وتشارك في مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التجارية.

وتقوم الهيئة بدور محوري في حماية الصناعة الوطنية من الأضرار الناتجة عن الممارسات التجارية الضارة، من خلال تطبيق آليات المعالجات التجارية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتي تشمل مكافحة الإغراق، ومكافحة الدعم، التدابير الحمائية الوقائية، والإشراف على الفرق التفاوضية والملحقيات التجارية.

تشرف الهيئة على الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه، لضمان تمثيل مصالح المملكة في المفاوضات التجارية الدولية، كما تشرف على الملحقيات التجارية المنتشرة حول العالم، والتي تلعب دوراً في تعزيز العلاقات التجارية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تشرف الهيئة على مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة، والتي تسهم في فتح آفاق جديدة للشراكات التجارية والاستثمارية.

محطات تاريخية في مسيرة الهيئة

يناير 2019م
تأسيس الهيئة العامة للتجارة الخارجية

يوليو 2020م
صدور تنظيم الهيئة

أغسطس 2020م
صدور اللائحة التنفيذية المعدلة لمجالس الأعمال السعودية الأجنبية

نوفمبر 2022م
الموافقة على نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية

مارس 2023م
اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية

أهداف الهيئة

تهدف الهيئة إلى تعزيز مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

مـهـام الهـيـئـة

بموجب تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية، الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (741) وتاريخ 23/ 11/ 1441هـ، تتولى الهيئة جميع المهام والاختصاصات التي تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن ذلك ما يأتي:

وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج ذات الصلة بعملها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، واستكمال ما يلزم في شأنها.

تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والقيام بالمهمات والاختصاصات المتعلقة بذلك، ومنها:

- المشاركة في المفاوضات الثنائية مع الدول الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- متابعة تنفيذ التزامات المملكة تجاه منظمة التجارة العالمية.
- متابعة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.
- التنسيق بين الجهات المختلفة في المملكة فيما يتعلق بالتجارة الدولية.
- متابعة قضايا فض المنازعات التجارية المتعلقة بالمملكة لدى منظمة التجارة العالمية.
- العمل على تنسيق المواقف والسياسات مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الإشراف على مهمات الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه، وتنسيق واعتماد العروض والمواقف التفاوضية والموضوعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.

تمكين صادرات المملكة من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والعمل على فتح أسواق جديدة لها وإزالة المعوقات الخارجية التي تواجهها، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

القيام بمهمات ومسؤوليات المعالجات التجارية، والدفاع عن مصالح المملكة في هذا الشأن محلياً ودولياً.

اقتراح ما تراه في شأن التعرفة الجمركية، وإحالتها إلى الجهة المختصة لاستكمال ما يلزم في شأنها.

إدارة علاقات المملكة الدولية في مجال التجارة الخارجية، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الإشراف على الملحقيات التجارية.

الإشراف على مجالس الأعمال المشتركة مع الدول.

الإسهام في توعية القطاعين (الحكومي والخاص) بالتزامات المملكة في التجارة الخارجية وما يطرأ عليها من مستجدات وتطورات.

تمثيل المملكة في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية.

عقد مؤتمرات وندوات ولقاءات ذات علاقة باختصاصات الهيئة وفقاً للإجراءات المتبعة.

إعداد دراسات وبحوث وتقارير، وإنشاء قواعد للمعلومات، متعلقة بمجال عمل الهيئة، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لفرص إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات المعنية والرفع بها.

اقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة باختصاصات الهيئة وتعديلها؛ وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

الملخص التنفيذي

أولاً | الاتفاقيات والمنظمات الدولية

- توقيع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير التجارة والزراعة والغابات النيوزيلندي البيان المشترك لختام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون ونيوزيلندا.
- توقيع الشروط المرجعية وبدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع الجمهورية التركية واليابان وإندونيسيا.

تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والمنظمات الإقليمية والدولية:

- رئاسة المملكة للاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بانضمام العراق للمنظمة بتاريخ 18 يوليو 2024م.
- استضافة معالي مدير عام منظمة التجارة العالمية بالمملكة يومي 4-5 مارس 2024م.
- إغلاق 9 اهتمامات مرفوعة على المملكة ضمن اتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS) واتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (TBT) بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- استمرار تمديد عدم فرض رسوم جمركية على عمليات الإرسال الإلكترونية.
- تمثيل المملكة فيما يتصل بالموضوعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية بالتنسيق والمواءمة مع الجهات ذات العلاقة في كل من منظمة التجارة العالمية (المؤتمر الوزاري الثالث عشر)، ومجموعة العشرين (مجموعة عمل التجارة والاستثمار)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (لجنة التعاون التجاري)، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) واللجان والفرق الفنية التابعة لهم.

ثانياً | العلاقات والشراكات الدولية

140 لقاءً واجتماعاً ثنائياً لصاحب المعالي لوزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومحافظ الهيئة، ووكيل الهيئة للعلاقات الدولية، مع الوزراء والسفراء الزائرة

21 مشاركة لممثلي الهيئة في الزيارات الدولية

30 مشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية أو إعداداً لها

1 زيارة لمعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة

205 مشاركات في الاجتماعات الفنية مع جهات حكومية

33 مشاركة في الاجتماعات مع اللجان والمجالس الحكومية المشتركة

47 مشاركة في الاجتماعات الفنية مع جهات خارجية

1,189 تقريراً أو دراسة تم الرفع بها للديوان الملكي والجهات الحكومية الأخرى

7 استقبالات من وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة لنظرائه

12 مشاركة في اللجان الحكومية المشتركة في داخل المملكة وخارجها

1,889 فرصة تصديرية

370 فرصة استثمارية

ثالثاً | حماية الصناعة المحلية والدفاع عن الصادرات

تحقيقات المعالجات التجارية لحماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة، والوقاية من الزيادة في الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية.

4
تحقيقات لمكافحة الإغراق على الواردات.

5
تحقيقات دولية شاركت فيها المملكة للدفاع عن الصادرات.

4
ورش عمل عُقدت تعريفًا بنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية ولائحته التنفيذية لكل من القطاعين الحكومي والخاص.

1
توقيع مذكرة تعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لتنفيذ المهام المشتركة في نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

رابعاً | التقارير والدراسات

دراسة تقييم الأثر الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرة بين 4 دول ودول مجلس التعاون الخليجي وتكتل المجموعة الاقتصادية.

12
تقرير اقتصادي لتحليل التبادل والفرص التجارية للمملكة مع الدول ذات الأولوية.

4 دول | **1** تكتل

- تحديث النموذج الاقتصادي المتبع لتقييم اتفاقيات التجارة الحرة (GTAP) وفقاً لأحدث البيانات المنشورة من الهيئة العامة للإحصاء (2023م).
- دراسة أثر إصدار أداة ملزمة قانونياً في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنهاء التلوث البلاستيكي على تجارة المنتجات البلاستيكية التصديرية للمملكة.
- دراسة بشأن فرض تعريفات جمركية جديدة على قطاعات وسلع مستهدفة تشمل السيارات الكهربائية والبطاريات (وفق القسم 301).

خامساً | البنية التحتية والكفاءة التشغيلية

الموارد البشرية

- إطلاق برنامج مهارات وتقنيات التفاوض للفريق التفاوضي السعودي بالتعاون مع المعاهد الدولية.
- تنفيذ برنامج تدريبي مختص بمواضيع التجارة الدولية بالتعاون مع جامعة الملك سعود.
- استضافة دورة السياسات التجارية (RTPC) المقدمة من منظمة التجارة العالمية.
- تحسين منافع وبدلات الموفدين في الخارج والبدء بصرف بدل التعليم لأبناء الموفدين.

المرافق والشؤون الهندسية

- حوكمة وتنظيم عقود المرافق للمكاتب الخارجية ودمجها ضمن أعمال إدارة المرافق والشؤون الهندسية.
- تحقيق نسبة 95% في معيار كفاءة الطاقة للمركز السعودي لكفاءة الطاقة، حيث كان المعيار بالعام السابق 53%.

الشؤون المالية

- إعداد واعتماد دليل حوكمة النفقات التشغيلية للمكاتب الخارجية.
- اعتماد الحساب الختامي من مقام مجلس الوزراء لعام 2022م.
- إصدار مسودة قوائم مالية على أساس الاستحقاق للأعوام 2022م و2023م.

تقنية المعلومات

- بناء الموقع الاحتياطي للكوارث ليكون لدى الهيئة مركز بيانات في مدينة الرياض، ومركز آخر في مدينة جدة، وربط الأنظمة مع مركز الأمن السيبراني لمراقبة الأنظمة.
- تأمين ومراقبة الأصول التقنية والخدمات الإلكترونية المستضافة لدى مركز البيانات الافتراضي (SITE Cloud) بنسبة 100%.
- الانتهاء من بناء كامل مركز البيانات السحابي للهيئة.
- إطلاق الأنظمة الداخلية لدعم أعمال الهيئة وخدمة الموظفين في الداخل والخارج.

نظرة عامة على التجارة الخارجية للمملكة

1 التبادل التجاري للمملكة في السلع والخدمات

(مليون ﷼)

الصادرات

2023	2022	2021	2020	2019	
1,200	1,542	1,036	652	981	صادرات السلع
182	130	39	34	91	صادرات الخدمات
1,382	1,672	1,075	686	1,072	الإجمالي

الواردات

2023	2022	2021	2020	2019	
776	712	573	517	574	واردات السلع
360	309	275	211	295	واردات الخدمات
1,136	1,021	848	728	869	الإجمالي

- مصدر بيانات السلع: الهيئة العامة للإحصاء.
- مصدر بيانات الخدمات: البنك المركزي السعودي.
- صادرات السلع تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية)، وتشمل (الصادرات الوطنية وإعادة التصدير).

%6.6 ← 2019 **2023**

معدل النمو السنوي المركب لإجمالي صادرات المملكة (سلع وخدمات)

%6.9 ← 2019 **2023**

معدل النمو السنوي المركب لإجمالي واردات المملكة (سلع وخدمات)

246 مليار ﷼

فائض الميزان التجاري في السلع والخدمات لعام 2023م

حجم التجارة والميزان التجاري في السلع والخدمات

(مليون ﷼)

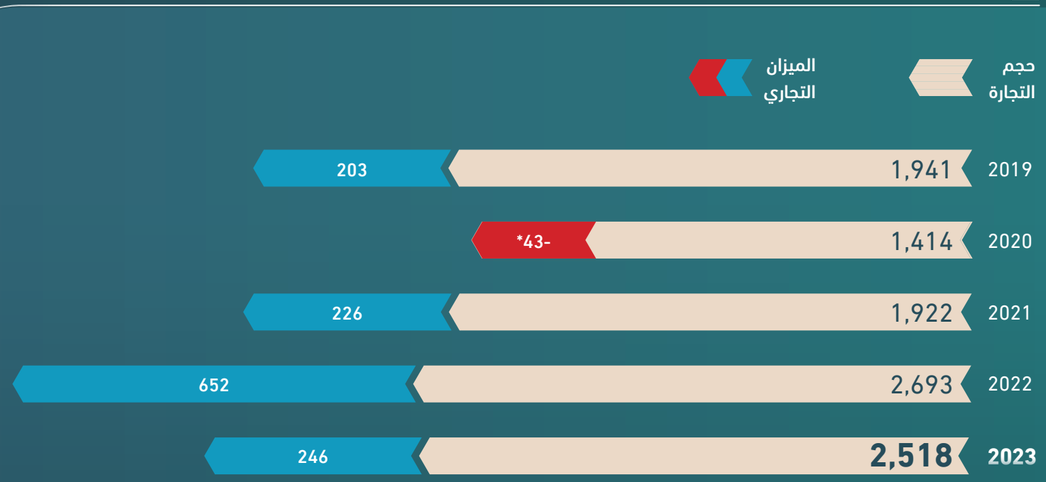

- القيمة السالبة تعبّر عن العجز في الميزان التجاري

2 الصادرات السلعية غير النفطية للمملكة

حصة الصادرات السلعية
غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية

%17.42

حصة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2023م

حصة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية (نسبة مئوية)

إجمالي الصادرات السلعية (مليار ﷼)

* الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير

%4.4

معدل النمو السنوي المركب للصادرات السلعية غير النفطية 2019 ◄ 2023

الصادرات السلعية
غير النفطية حسب نوع التصدير

إجمالي الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير (مليار ﷼)

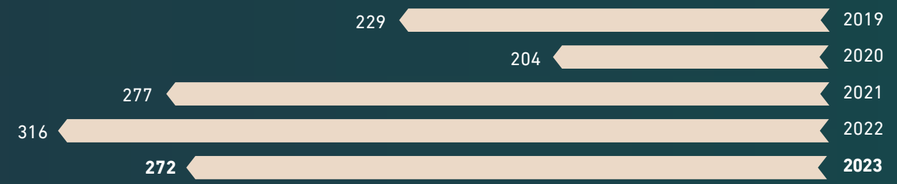

إعادة التصدير (مليار ﷼)

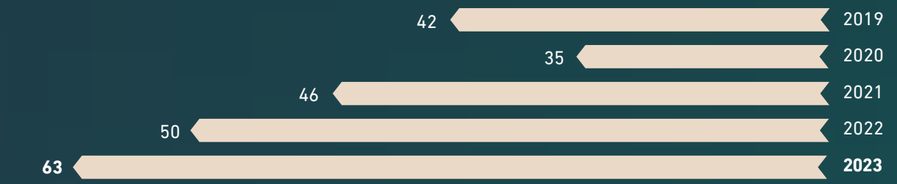

الصادرات السلعية غير النفطية (مليار ﷼)

* مصدر البيانات الهيئة العامة للإحصاء

3 الشركاء التجاريون

%17

حصة الصين من إجمالي
صادرات المملكة السلعية للعام 2023 م

أبرز 5 وجهات لـ صادرات المملكة السلعية
للعام 2023م

(مليار ﷼)

الصين	199	%17
اليابان	122	%10
الهند	113	%10
كوريا الجنوبية	107	%9
الإمارات	62	%5

* النسبة من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة

1,200 مليار ﷼
إجمالي الصادرات السلعية

%54

من إجمالي صادرات المملكة السلعية
للعام 2023 م، توجهت إلى الدول الآسيوية

صادرات المملكة السلعية
حسب مجموعات الدول للعام 2023م

- الدول العربية لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإسلامية لا تشمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الآسيوية لا تشمل الدول العربية والإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإفريقية لا تشمل الدول العربية والإسلامية.

* مصدر البيانات الهيئة العامة للإحصاء

%21

من واردات المملكة من دول العالم في العام 2023م جاءت من الصين

أبرز 5 وجهات لـ واردات المملكة السلعية للعام 2023م

(مليار ﷼)

الصين	163	%21
الولايات المتحدة	71	%9
الإمارات	50	%7
الهند	44	%6
ألمانيا	34	%4

* النسبة من إجمالي الواردات السلعية للمملكة

776

مليار ﷼

إجمالي الواردات السلعية

%39

من واردات المملكة السلعية للعام 2023م جاءت من الدول الآسيوية

واردات المملكة السلعية حسب مجموعات الدول للعام 2023م

- الدول العربية لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإسلامية لا تشمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الآسيوية لا تشمل الدول العربية والإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الدول الإفريقية لا تشمل الدول العربية والإسلامية.

* مصدر البيانات الهيئة العامة للإحصاء

4 قطاعات التصدير والاستيراد

صادرات المملكة السلعية
حسب القطاعات للعام 2023م
(النسبة من إجمالي الصادرات)

78%
تمثل المنتجات المعدنية النسبة الأعلى من إجمالي صادرات المملكة السلعية للعام 2023م

-24%
معدل نمو سلبي في صادرات المنتجات المعدنية للعام 2023م مقارنة بالعام السابق

1,200 مليار ﷼
إجمالي الصادرات السلعية

واردات المملكة السلعية
حسب القطاعات للعام 2023م
(النسبة من إجمالي الواردات)

22%
تمثل الأجهزة الآلية والمعدات الكهربائية النسبة الأعلى من إجمالي واردات المملكة السلعية للعام 2023م

24%
معدل نمو واردات الآلات والأجهزة الآلية لعام 2023م مقارنة بالعام السابق

776 مليار ﷼
إجمالي الواردات السلعية

181,920

إجـــمالي صـــادرات الخدمات للمملكة خلال العام 2023م

52.1%

معدل نمو صادرات الخدمات (مقـــارنة بالعـــام السابق) ويعزى ذلك إلى نمو صادرات قطاع السفر بنسبة 53.3% خلال الفترة ذاتها

صادرات المملكة من الخدمات للعام 2023م

(النسبة من إجمالي الصادرات)

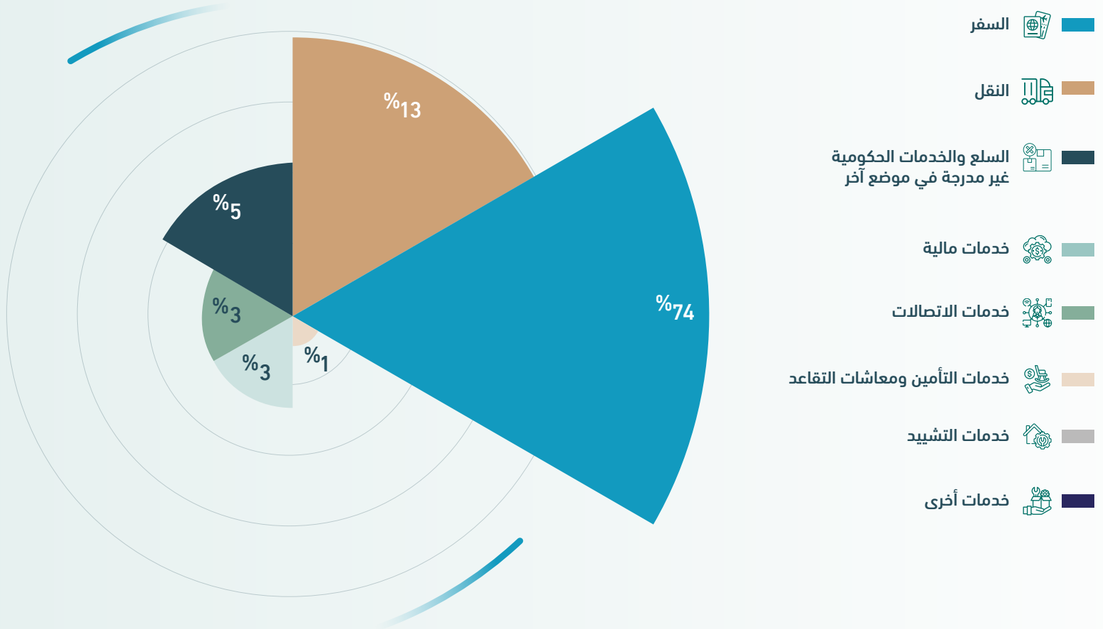

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

360,040

إجمالي واردات الخـدمات للمملكـــة خـلال العام 2023م

15.6%

معدل نمـــو واردات خدمات النقـــل لعـــام 2023م مقارنة بالعام السابق

واردات المملكة من الخدمات للعام 2023م

(النسبة من إجمالي الواردات)

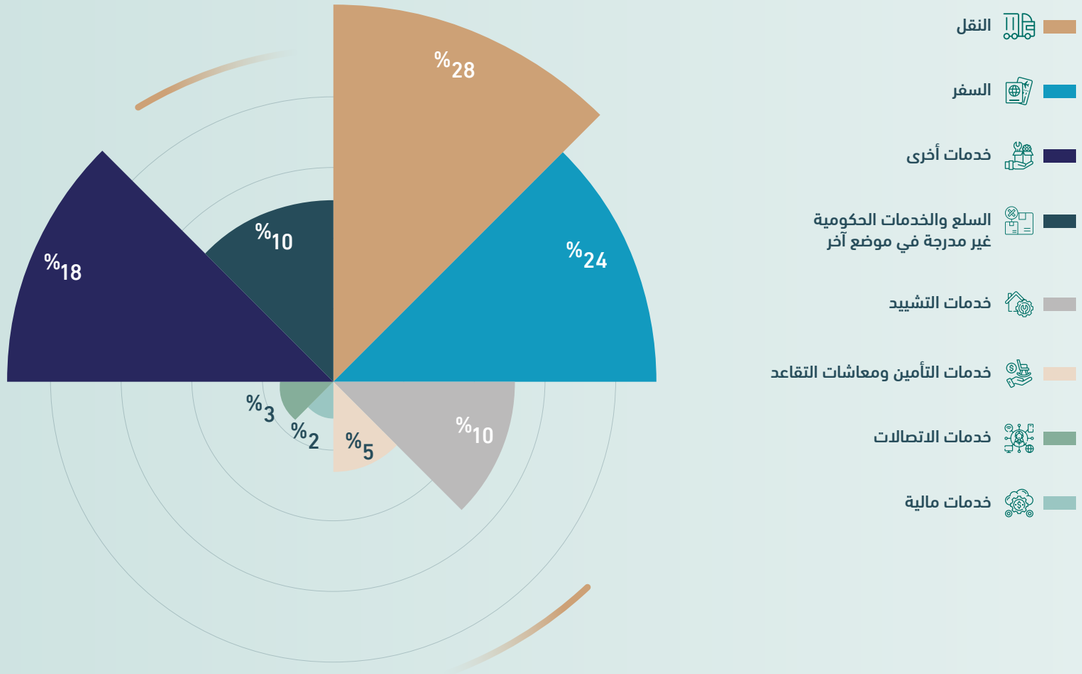

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

ثانياً
التقرير التفصيلي

التوجه الاستراتيجي	33
أبرز الأعمال والإنجازات	34
قرارات مجلس الإدارة	34
الاتفاقيات والمنظمات الدولية	38
المعالجات التجارية	52
العلاقات الدولية	54
شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي	74
التحول الرقمي	78
الأمن السيبراني	82
المراجعة الداخلية	83
التواصل والإعلام	84
تطوير رأس المال البشري	86
التحديات التي تواجه الهيئة	88
أولويات الهيئة لعام 2025م	89

التوجه الاستراتيجي

تسهم الاستراتيجية في تمكين التجارة الخارجية للمملكة في القطاعات السلعية والخدمية المستهدفة وبالتكامل مع الاستراتيجيات والبرامج القطاعية ذات الصلة، عبر الاستفادة من الاتفاقيات والأدوات التجارية اللازمة لزيادة وصول ونفاذ صادرات المملكة نحو الأسواق الدولية بميزات تفضيلية مع الحد من العوائق التي تواجهها، وحماية القطاعات المحلية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية.

الرؤية

تعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

الأهداف الاستراتيجية

فتح الأسواق للتجارة

توسيع نطاق وصول السلع والخدمات السعودية إلى الأسواق الخارجية، وتعميق العلاقات مع الشركاء التجاريين الحاليين، والانفتاح على أسواق جديدة، وتعزيز التجارة الرقمية بما في ذلك التجارة الإلكترونية.

تمكين القطاعات المحلية من خلال السياسات التجارية

دعم وتمكين المحتوى المحلي لتطوير ميزة تنافسية مستدامة، وتحقيق الاستفادة القصوى من السياسات والأنظمة التجارية.

تعزيز القدرات التمكينية التجارية

تطوير القدرات في منظومة التجارة الخارجية (القطاعين الحكومي والخاص)، والاستفادة من مكانة المملكة في المنتديات العالمية.

أبرز الأعمال والإنجازات

قرارات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة واللـــجان المنبثقة منه

4
اجتماعات
لمجلس الإدارة

5
اجتماعات
للجنة التنفيذية

4
اجتماعات للجنة
المكافآت والترشيحات

9
اجتماعات
للجنة المراجعة

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية 4 اجتماعات في عام 2024م،
صدر عنها 14 قراراً و 34 توجيهاً

20 فبراير 2024م | رقم القرار 66

- الموافقة على مشروع البيان الوزاري، وأن تكون المملكة ضمن قائمة الدول المشاركة في مفاوضات مبادرة تيسير الاستثمار من أجل التنمية، والتي شاركت في صياغة وقبول البيان الوزاري للاتفاقية المُعلن عن الانتهاء من المفاوضات والداعم لإدراج الاتفاقية ضمن الإطار القانوني في المنظمة.
- الموافقة على نصوص اتفاقية تيسير الاستثمار من أجل التنمية.
- الموافقة على الرفع للمقام السامي الكريم بشأن انضمام المملكة إلى اتفاقية تيسير الاستثمار من أجل التنمية في منظمة التجارة العالمية حين الانتهاء من الإجراءات اللازمة في منظمة التجارة العالمية وفق الإجراءات النظامية المتبعة بهذا الشأن.

25 مارس 2024م | رقم القرار 67

- الموافقة على التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية لعام 2023م بحسب الصيغة المرفقة، على أن تقوم الهيئة العامة للتجارة الخارجية بالرفع به بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.

5 يونيو 2024م | رقم القرار 68

- الموافقة على مشروع ميزانية الهيئة لعام 2025م والمشاريع المنبثقة عنها حسب الصيغة المرفقة بهذا القرار، والرفع بها إلى وزارة المالية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة، وتكليف محافظ الهيئة بمناقشتها مع وزارة المالية، وله تفويض غيره من منسوبي الهيئة.

5 يونيو 2024م | رقم القرار 69

- الرفع بالوثيقة التنفيذية المحدثة للاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية حسب الإجراءات النظامية المتبعة، وفقاً للتوجيه الوارد من الديوان الملكي بالبرقية رقم (67673) وتاريخ 1445/9/17هـ.

5 يونيو 2024م | **رقم القرار 70**

- أولاً: الموافقة على اللائحة الإدارية للهيئة العامة للتجارة الخارجية متضمنة قائمة البدلات والمزايا والمكافآت ودرجات الإركاب حسب الصيغة المرفقة بهذا القرار، على أن يسري العمل بها اعتباراً من شهر يونيو 2024م.
- ثانياً: الموافقة على تعديل دليل سياسات الموارد البشرية حسب الصيغة المرفقة بهذا القرار.
- ثالثاً: إلغاء العمل باللائحة الإدارية الصادر بشأنها قرار مجلس الإدارة رقم (23) وتاريخ 6 أبريل 2021م والمعدلة بقرار مجلس الإدارة رقم (54) وتاريخ 11 فبراير 2023م.
- رابعاً: الاستمرار بصرف بدل الإيجار للموفدين بالخارج وجميع التعويضات المتعلقة بالموفدين -وفق المعمول به حالياً- وذلك حتى انتهاء وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية من دراسة التعويض المناسب للموفدين في الخارج.

29 يوليو 2024م | **رقم القرار 71**

- أولاً: الموافقة على الحساب الختامي للهيئة وتقرير المراجع الخارجي للحساب الختامي للهيئة للعام 2023م، والرفع بذلك بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.
- ثانياً: مناسبة ردود الهيئة على ملحوظات الديوان العام للمحاسبة على الحساب الختامي للهيئة لعام 2023م، والرفع بها وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

17 أكتوبر 2024م | **رقم القرار 72**

- أولاً: الموافقة على مكافأة الأداء لموظفي الهيئة العامة للتجارة الخارجية لعام 2024م، والموافقة على العلاوة السنوية لموظفي الهيئة العامة للتجارة الخارجية بحسب الصيغة المرفقة.
- ثانياً: تفويض محافظ الهيئة باستكمال الإجراءات اللازمة بالصرف وتنفيذ ما ورد في البند (أولاً) وفق محددات توزيع مستوى الأداء والمكافآت والعلاوة السنوية حسب الصيغة المرفقة وبما لا يتعارض مع الأنظمة واللوائح المعتمدة.

17 أكتوبر 2024م | **رقم القرار 73**

- الموافقة على سياسة التعامل مع الجهات الرقابية بحسب الصيغة المرفقة، على أن يتم مراجعتها وتقييمها بعد سنة من تاريخ العمل بها.

17 أكتوبر 2024م | **رقم القرار 74**

- الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية بمجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 17 أكتوبر 2024م.

26 ديسمبر 2024م | **رقم القرار 75**

- "مُناسبة الملحوظات المُعدة من الفريق المشكل لغرض مراجعة مقترح تصحيح الرسوم الجمركية المخفضة، وتفويض رئيس مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع مكتب التوطين وميزان المدفوعات لمراعاة تلك الملحوظات والتريث في تصحيح الرسوم الجمركية وعدم تفعيل التدابير غير الجمركية، على أن يتم تحديث المُقترح من قبل المكتب في ضوء أحدث التوجهات العالمية والملحوظات – سالفة الذكر –، وإحاطة مجلس الإدارة المُوقر بما يستجد في هذا الشأن".

26 ديسمبر 2024م | **رقم القرار 76**

- الموافقة على أولويات الهيئة العامة للتجارة الخارجية للعام 2025م، بحسب الصيغة المرفقة.

26 ديسمبر 2024م | **رقم القرار 77**

- الموافقة على بطاقات أداء الملحقيات وبدء التقييم.

26 ديسمبر 2024م | **رقم القرار 78**

- الموافقة على تصور تكريم مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المميزة، وتشكيل لجنة تقييم مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المميزة على النحو الوارد في البند (التاسع) من هذا المحضر.

26 ديسمبر 2024م | **رقم القرار 79**

- الموافقة على إضافة ممثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى عضوية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة.

الاتفاقيات والمنظمات الدولية

تُعنى الهيئة بتمثيل المملكة العربية السعودية في منظمة التجارة العالمية والمنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالتجارة الخارجية، وذلك بهدف تعزيز استفادة المملكة من عضويتها في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية من الاتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية.

مهام الهيئة في مجال الاتفاقيات والمنظمات الدولية

- وضع استراتيجيات لتطوير الاتفاقيات والسياسات التجارية بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية للمملكة.
- تمثيل المملكة في المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالتجارة الخارجية.
- الإشراف على أعمال الفِرَق الفنية المنبثقة عن الفريق التفاوضي السعودي.
- متابعة تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين المملكة والمنظمات الدولية في مجال التجارة الخارجية.

مكتب البعثة الدائمة لدى منظمة التجارة العالمية

تحت مظلة الهيئة، يعمل مكتب المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية على تعزيز مكاسب المملكة من عضويتها في المنظمة، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية، والإسهام في بناء نظام تجاري عالمي مستقر وشفاف يحمي حقوق المملكة ويعزز مكانتها الدولية.

مفاوضات التجارة الحرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال عام 2024م، عقدت الهيئة سلسلة من الاجتماعات الفنية والتفاوضية (حضورياً وافتراضياً) مع الدول المستهدفة وهي كل من: نيوزيلندا، المملكة المتحدة، الصين، باكستان، تركيا، إندونيسيا، اليابان، الاتحاد الأوروبي، ماليزيا، دول الآسيان.

نيوزيلندا

- التوقيع على البيان المشترك لختام المفاوضات بين دول مجلس التعاون ونيوزيلندا بتاريخ 31 أكتوبر 2024م في الدوحة، خلال اجتماع لجنة التعاون التجاري لدول مجلس التعاون.

المملكة المتحدة

- عقد اجتماعات تفاوضية وثلاث جولات تفاوضية خلال العام 2024م كما يلي:
  - الجولة التفاوضية السادسة خلال الفترة 29 يناير - 8 فبراير 2024م في لندن وعبر الاتصال المرئي.
  - الجولة التفاوضية السابعة (المرحلة الأولى) خلال الفترة 14-25 أكتوبر 2024م في لندن وعبر الاتصال المرئي.
  - الجولة السابعة (المرحلة الثانية) عقدت اجتماعات متابعة خلال الفترة 5-14 نوفمبر بالرياض وعبر الاتصال المرئي.

الصين

- عقد اجتماعات فنية تفاوضية بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من 20 إلى 22 أغسطس 2024م.
- عقد الجولة التفاوضية الحادية عشرة خلال الفترة من 15 إلى 18 أكتوبر 2024م في مدينة غوانجوا الصينية.

باكستان

- عقدت سلسلة من الاجتماعات المكثفة بين دول مجلس التعاون، تلاها اجتماعات مشتركة مع الجانب الباكستاني، بهدف إجراء المراجعة القانونية للاتفاقية خلال عام 2024م.

تركيا

- توقيع البيان المشترك والشروط المرجعية لانطلاق مفاوضات التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وتركيا في 21 مارس 2024م.
- عقدت اجتماعات فنية تفاوضية، منها جـولتين تفاوضيتين خلال العام 2024م، كـما يلي:
  - الجولة التفاوضية الأولى من 29 إلى 31 يوليو 2024م في مدينة أنقـرة.
  - الجولة التفاوضية الثانية من 26 إلى 28 نوفمبر 2024م في مدينة الريـاض.

إندونيسيا

- تـوقيـع الشـروط المـرجعيـة لمفـاوضات التجـارة الحـرة بيـن مجلـس التعـاون وإندونيسـيا بتاريخ 9 يوليو 2024م في جاكرتا.
- توقيع البيان المشترك لإطلاق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بتاريخ 31 يـوليو 2024م.

عقـد عـدد مـن الاجتماعـات الفنيـة التفاوضيـة خلال العـام 2024م، أبرزهـا الجولـة الأولـى مـن المفاوضات خلال الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر 2024م في جاكرتا.

اليابان

- توقيع الشروط المرجعية في مدينة طـوكيو بتاريخ 19 أغسطس 2024م.
- عقد الجولة التفاوضية الأولى خلال الفترة 10-12 ديسمبر 2024م بمدينة الرياض.

الاتحاد الأوروبي

- عقد معالي وزير التجارة رئيس مجلس الإدارة اجتماعاً مع نائب الرئيس التنفيذي ومفوض التجارة في المفوضية الأوروبية في 26 فبراير 2024م، على هامش المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في أبو ظبي، بهدف الدفع باستئناف المفاوضات.
- عُقدت جولات استطلاعية مع المفوضية الأوروبية، وأبرزها اجتماع المنسق العام للمفاوضات الخليجية د. رجاء المرزوقي مع نظيره بتاريخ 3 و 30 سبتمبر 2024م، ومناقشة أولويات وطلبات الجانبين في فصول الاتفاقية.

ماليزيا

- عُقد اجتماع بين كبار المفاوضين الخليجيين والماليزيين بتاريخ 18 يوليو 2024م، حيث تم التوافق على نموذج الشروط المرجعية كأساس للعملية التفاوضية على أن يقوم الجانب الماليزي باتخاذ الخطوات اللازمة للحصول على موافقة الحكومة لبدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.

دول الآسيان

- عقد اجتماع بين رئيس الفريق التفاوضي الخليجي وأمين عام رابطة دول الآسيان في مدينة جاكرتا يوم 16 يوليو 2024م.
- الاتفاق على إجراء دراسة مشتركة بين الإدارة العامة للمفاوضات في الأمانة العامة لمجلس التعاون ونظيرتها في رابطة دول الآسيان، بهدف تقييم جدوى إبرام اتفاقية تجارة حرة، وستكون نتائج هذه الدراسة مرجعاً لاتخاذ القرار المناسب بشأن المقترح المقدم.

المنظمات الإقليمية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاجتماع السادس والستون للجنة التعاون التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

عُقد الاجتماعين السادس والستون والسابع والستون للجنة التعاون التجاري لدول المجلس، واللقاءات التشاورية بين أصحاب المعالي وزراء التجارة والصناعة ورؤساء اتحادات وغرف التجارة بدول المجلس، ولقاءات مع رواد الأعمال الخليجيين.

وشاركت المملكة في تلك الاجتماعات بوفد ترأسه معالي وزير التجارة رئيس مجلس الإدارة، كما ترأست الهيئة الاجتماعات التحضيرية لاجتماعي لجنة التعاون التجاري اللذين عُقدا في مايو وأكتوبر من العام 2024م بدولة قطر بصفتها دولة الرئاسة للدورة الرابعة والأربعين لعام 2024م.

تضمنت الاجتماعات عدداً من اللقاءات الهامة، أبرزها لقاء أصحاب المعالي والسعادة أعضاء لجنة التعاون التجاري على هامش اجتماعهم السابع والستين في شهر أكتوبر 2024م مع معالي وزير الدولة البريطاني للتجارة الخارجية، واجتماعًا مشتركًا مع وزير التجارة النيوزيلندي، الذي شهد توقيع البيان المشترك لختام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون ونيوزيلندا. وتهدف اجتماعات لجنة التعاون التجاري واللجان التابعة لها إلى تعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال التعاون التجاري، وتقوية العلاقات الاستراتيجية لدول المجلس مع شركائها الدوليين بما يحقق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أبـرز المـحاور التـي نوقشت خلال الاجتماعات

- متابعة سير مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة واستعراض التحديات القائمة، مع اقتراح حلول لتذليل العقبات.
- تشكيل لجنة دائمة عالية المستوى تضم وكلاء الوزارات أو الهيئات المعنية بالاستثمار من الدول الأعضاء، لتعزيز التنسيق المشترك، والموافقة على أهداف واختصاصات اللجنة الجديدة لتعزيز التنسيق في مجال الاستثمار بين دول المجلس.
- استعراض آخر مستجدات القوانين التجارية لدول المجلس بهدف تسريع خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية.
- الموافقة على عقد الاجتماع الثاني لوزراء التجارة الخليجي الصيني (6+1) في عام 2025م بدولة الكويت، التي تتولى الرئاسة القادمة.
- المصادقة على مشاركة دول المجلس في منتدى التعاون الخليجي الصيني للصناعات والاستثمار، المقرر انعقاده في الصين خلال الفترة 23-24 مايو 2024م.
- الاطلاع على مستجدات القوانين التجارية لدول المجلس، مع التأكيد على أهمية مراجعة وتطوير منهجية إعداد القوانين التجارية لضمان مرونتها وسرعة اعتمادها.
- اعتماد معايير ومنهجية مشاركة رواد الأعمال الخليجيين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الفعاليات الخليجية والدولية، لتعزيز دورهم في دعم الاقتصادات الخليجية.

مشاركة المملكة في اجتماعات اللجان وفرق العمل المنبثقة عن لجنة التعاون التجاري

شاركت المملكة في اجتماعات اللجان وفرق العمل التابعة للجنة التعاون التجاري، والتي تشمل لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، لجنة التجارة الداخلية، لجنة حماية المستهلك، ولجنة التجارة الخارجية.

تهدف هذه المشاركة إلى تعزيز العلاقات الخليجية المشتركة في مختلف المجالات التجارية، وتعزيز العمل الخليجي المشترك، بالإضافة إلى دعم العلاقات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون مع شركائها العالميين وتعزيز مكتسباتها وتحفيز نموها الاقتصادي.

منتدى التعاون الخليجي الصيني للصناعات والاستثمارات

عقد منتدى التعاون الخليجي الصيني للصناعات والاستثمارات في مدينة شيامن بمقاطعة فوجيان الصينية يومي 23-24 مايو 2024م، ويهدف المنتدى إلى تعزيز الشراكة بين دول المجلس والصين في المجالات الصناعية والاستثمارية، مع التركيز على استكشاف فرص التعاون المشترك ودفع العلاقات الاقتصادية نحو آفاق جديدة.

الحوار السادس للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي

ترأست الهيئة وفد المملكة في الحوار السادس للتجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الذي عقد بتاريخ 30 مايو 2024م في بروكسل، بمشاركة مختصين من الجانبين، بهدف تعزيز التعاون وتنمية الشراكة بين الجانبين في مجالي التجارة والاستثمار، وتشجيع الاستثمارات البينية.

أبرز الموضوعات التي نوقشت خلال الحوار الخليجي الأوروبي للتجارة والاستثمار:

- أولويات الاستثمار في دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي.
- التعاون المشترك ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، واستعراض نتائج المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة.
- تبادل الخبرات في مجالات التقييس، واشتراطات الصحة والصحة النباتية المتعلقة بواردات الأغذية الزراعية.
- إزالة الكربون وفرص التنويع الاقتصادي، بما يشمل اللوائح الخاصة بآلية تعديل ضريبة الكربون الحدودية.

اجتماعات لجنة السوق الخليجية المشتركة

شاركت الهيئة في الاجتماعات التاسع والثلاثين والأربعين والحادي والأربعين للجنة السوق الخليجية المشتركة، حيث عُقد الاجتماع التاسع والثلاثون يومي 3-4 مارس 2024م حضورياً في مدينة الدوحة، وعُقد الاجتماع الأربعون بتاريخ 2 مايو 2024م عبر الاتصال المرئي، وعُقد الاجتماع الحادي والأربعون يومي 2-3 سبتمبر 2024م حضورياً في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض، برئاسة وزارة المالية لوفد المملكة. ناقشت الاجتماعات موضوعات متعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، منها:

- الأنشطة الاقتصادية والمهن ذات الصلة بالتجارة.
- توصيات فريق متابعة دراسة استراتيجية التحول الرقمي للسوق الخليجية المشتركة.
- استعراض العروض المقدمة من الشركات الاستشارية بشأن التحول الرقمي.

منظمة التعاون الإسلامي

تمثيل المملكة في الدورة الوزارية الأربعون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك):

شـاركت المملكـة، بصفتها نائب الرئيس وعضواً في الكومسـيك، بوفد ترأسـه معالي وزيـر التجارة رئيس مجلـس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجيـة، فـي الدورة الوزارية الأربعين للجنة الدائمة للتعـاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسـيك)، والتي عقدت في مدينة إسطنبول التركية خلال الفترة 4-5 نوفمبر 2024م.

هدفت الدورة إلى مناقشة واستعراض أبرز مخرجات مجموعات عمل الكومسيك في عدد من المحاور المهمة، منها:

تعزيـز التجـارة البينية بيـن الدول الأعضاء، وتعميق التعاون المالي، وتحسـين قطاعي النقل والاتصالات، وتطوير السـياحة بشـكل مسـتدام وتنافسـي، وزيـادة إنتاجيـة القطـاع الزراعي والتخفيف من حـدة الفقر، والتعاون في مجال التحـول الرقمي وتبادل الآراء بشـأن أنظمة الدفع الرقمية في الدول الأعضاء، وتعزيز دور القطاع الخاص، ومستجدات نظام الأفضليات التجارية (TPS-OIC).

جامعة الدول العربية

دعم جهود المملكة في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية (33):

شـاركت الهيئـة ضمـن وفد المملكة المشـارك في اجتماع المجلـس الاقتصادي والاجتماعي على المسـتوى الـوزاري التحضيري للقمة العربية (33)، الـذي انعقد برئاسة وزارة المـالية يومي 10-11 مايو 2024م في مملكة البحرين.

تـم خلالـه مناقشـة أبرز مسـتجدات منطقة التجارة الحـرة العربية الكبرى، وتحرير التجارة السـلعية بيـن الدول العربية، وتحريـر التجارة في الخدمـات، ومناقشـة انضمـام جامعـة الـدول العربية إلى منظمـة التجـارة العالمية، وتنظيـم المعرض التجاري السـنوي لـدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتعزيز التكامل التجاري بين الدول الأعضاء.

المنظمات والمنتديات الاقتصادية الدولية

منظمة التجارة العالمية

رئاسة وفد المملكة في المؤتمر الوزاري الثـــالث عشر لمنظمة التجارة العـــالمية (MC13 - أبوظبي):

تـرأس صاحب المعالي وزيـر التجارة، رئيس مجلـس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، وفد المملكة المشـارك فـي المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي انعقد في مدينـة أبوظـبي.

أبرز نتائج المؤتمر:

- اعتمـاد إعلان أبوظبـي الـوزاري كبرنامـج عمـل لما بعد المؤتمر.
- إيـداع وثيقة مصادقـة المملكة علـى اتفاقية دعم مصائد الأسماك.
- تـرؤس المملكة الاجتماع التنسـيقي لـوزراء التجارة العرب تحضيراً للمؤتمر الوزاري.
- تمديـد إعفـاء الإرسـاليات الإلكترونية من الرسـوم الجمركيـة حتـى الـدورة الوزاريـة الرابعـة عشـرة أو 31 مارس 2026م، أيهما أسبق.
- مبـادرات منظمـة التجـارة العالمية: المشـاركة في مبادرة تيسـير الاسـتثمار مـن أجل التنميـة ومبادرة البيـــان المـشـــترك بـشـأن التـــنظيمات المحـلية للخدمات.
- العمل على حـــل مشـكلة تعـطل هيئة الاستئناف التابعة لجهاز تسوية المنازعات قبل نهاية 2024م.
- عقـد 20 اجتماعـاً ولقـاءً جانبيـاً مـع وزراء ورؤسـاء الوفود.
- تسـمية منـدوب المملكـة الدائـم لـدى المنظمـة رئيسـاً لجهـاز تسـوية المنازعـات للفتـرة 2025-2024م، وتعيينـه لاحقاً لرئاسـة المجلس العمومي 2026-2025م.
- إغلاق 9 اهتمامـات مرفوعـة علـى المملكـة ضمن اتفاقيـة الصحـة والصحـة النباتيـة (SPS) واتفاقية العوائـق الفنيـة أمام التجـارة (TBT) بالتنسـيق مع الهيئـة العامـة للغذاء والـدواء والهيئة السـعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
- اسـتضافة دورة السياسـات التجاريـة الإقليميـة للـدول العربيـة ودول الشـرق الأوسـط، بالتنسـيق مـع منظمـة التجـارة العالميـة وجامعـة الملـك سـعود، التي عقـدت فـي الجامعة بمدينـة الرياض خلال الفترة من 13 أكتوبر إلى 5 ديسمبر 2024م.
- قدمـت البعثـة جلسـة توعويـة عـن مفاوضـات التجـارة والبيئـة فـي مقـر المنظمـة بجنيـف بتاريخ 2 أكتوبر 2024م.
- اسـتضافة طاولـة مسـتديرة نظمتهـا منظمـة التعـاون الرقمـي فـي مقـر البعثـة، وعقـد جلسـة عمـل علـى هامـش فعاليـات المنتـدى العـام في منظمة التجارة العالمية بتاريخ 12 سبتمبر 2024م.
- رئاسـة المملكـة للاجتمـاع الثالـث للفريـق المعني بانضمام جمهورية العراق بتاريخ 18 يوليو 2024م.
- عقـد جلسـة تنسـيقية لـدول مجلـس التعـاون الخليجي حول مفاوضـات مبادرة التجارة الإلكترونية في 7 مايو 2024م.
- مشـاركة البعثـة فـي ورشـة عمـل بمقـر المنظمة حـول فوائـد اتفاقيـة تيسـير الاسـتثمار مـن أجـل التنميـة، بمشـاركة الـدول الأعضاء فـي المجموعة ووزارة الاسـتثمار، مـع تقديـم عـرض عـن تطـور إجـراءات الشـفافية فـي المملكـة بتاريـخ 22 يناير 2024م.
- تقديـم مقتـرح بشـأن مـادة عـدم فـرض رسـوم جمـــركية عـــلى الإرساليـــات الإلكـــترونية خلال مفـــاوضات مبـــادرة التجـارة الإلكترونيـة، والـذي نجحت المملكة مـــن خـلاله في تغيير فترة مراجعة أحكام تلك المـــادة في المسـتقبل من 10 سنوات إلـى 5 سـنوات، ممـا يضمـن إمكانية فرض رسـوم جمركيـة لاحقـاً إذا مـا توصلـت المملكة إلـى آليات وأنظمـة تمكنهـا مـن ذلـك، ونجحـت المملكة في حشد دعم دول المبادرة لمقترحها.

مجموعة عمل التجارة والاستثمار والصنـاعة لمجموعة العشريـن خلال الرئاســة البرازيلية لعام 2024م

- عقدت مجموعة عمل التجارة والاستثمار خلال الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين 4 اجتماعات واجتماع وزاري لوزراء التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين، تم خلاله مناقشة أولويات الرئاسة البرازيلية للتجارة والاستثمار، وهي: التجارة والتنمية المستدامة، المرأة في التجارة الدولية، والتنمية المستدامة في اتفاقيات الاستثمار، وقد قدمت المملكة مواقفها حيال هذه الأولويات والمخرجات، كما شاركت المملكة ممثلة بهذه الهيئة ومختصين من وزارة الاستثمار في عدد من الاجتماعات لصياغة المخرجات لمجموعة العمل تم عقدها افتراضياً وحضورياً في الجمهورية البرازيلية، وذلك تحضيراً للاجتماع الوزاري الخاص بمجموعة العشرين.

- عُقد الاجتماع التحضيري الوزاري في مدينة برازيليا خلال الفترة 21-23 أكتوبر 2024م، وتم التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء بشأن المخرجات المرتبطة بأولويات الرئاسة:

1) مبـــادئ مجـمـوعة العشرين للتـجارة والتـنمية المستـدامـــة
2) وثيقة أبرز الممارسات لتعزيز مشـاركة المرأة فـي التجارة الدوليـــة.
3) خـارطة طريق لاتفاقيات الاستثـــمار فـي التنـــمية المستـدامـة.

كما تم الاتفاق على النصوص التي ستُدرج في بيان قادة مجموعة العشرين.

- عُقد اجتماع وزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين في 24 أكتوبر 2024م في مدينة برازيليا، وترأس وفد المملكة سعادة محافظ الهيئة المكلف الأستاذ محمد بن عبدالعزيز العبدالجبار، وذلك نيابة عن صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، وضم الوفد السعودي في عضويته ممثلين من الهيئة العامة للتجارة الخارجية ووزارة الاستثمار، وأسهمت المملكة في صياغة الفقرات المقرر تضمينها في بيان القادة، بما في ذلك مخرجات غير ملزمة بعنوان (مبادئ مجموعة العشرين للتجارة والتنمية المستدامة، خارطة طريق لاتفاقيات الاستثمار في التنمية المستدامة، وثيقة أفضل الممارسات لتعـــزيز مشاركة المرأة في التجارة الدولية).

وأشاد ملخص رئيس الاجتماع الختامي لمجموعة العمل بالتوافق الجماعي للدول الأعضاء على النصوص المقترحة.

جمهورية البرازيل الاتحادية.

دولة الإمارات العربية المتحدة.

جمهورية نيوزيلندا.

جمهورية إندونيسيا.

جمهورية سنغافورة.

منظمة التجارة العالمية.

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

- شاركت المملكة في الجلسة التنفيذية الـ76 لمجلس التجارة والتنمية للأونكتاد، التي عُقدت يومي 31 أكتوبر – 1 نوفمبر 2024م، وناقشت الجلسة تقرير المجلس حول الأنشطة التي نفذها الأونكتاد خلال الفترة من الربع الثاني من عام 2023م إلى الربع الثاني من عام 2024م، بما في ذلك دعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك في ظل تزايد آثار تغير المناخ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وتشديد شروط التمويل الدولي. كما تناولت الجلسة العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مع التركيز على تعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

- شاركت المملكة في المنتدى العالمي للسلع، الذي عُقد يومي 9-10 ديسمبر 2024م في مدينة جنيف بسويسرا، تحت عنوان "السلع الأساسية في ظل حالة الطوارئ المناخية: التجارة المستدامة والقيمة المضافة"، حيث هدف المنتدى إلى مناقشة التحديات الدائمة التي تواجه اقتصاد السلع الأساسية، واستكشاف حلول عملية لتعزيز استدامة التجارة وزيادة القيمة المضافة.

تضمنت أعمال المنتدى أربع جلسات رئيسية:

1) التكيف مع التحول في مجال الطاقة في البلدان النامية المعتمدة على الوقود الأحفوري.
2) تعزيز الألياف الطبيعية في أجندة العمل المناخي.
3) تعزيز التجارة المستدامة في السلع الزراعية.
4) المعادن الحيوية والتحول في مجال الطاقة.

المعالجات التجـــارية

تهـدف الهيئـة إلـى حماية الصناعـة المحلية من الضـرر الناتج عـن الواردات المغرقـة والمدعومـة، والوقاية من زيـادة الواردات، والدفـاع عن صادرات المملكـة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية، بما يُسـهم في تحقيق أهداف المملكة وفق رؤية 2030.

مهام الهيئة في مجال المعالجات التجارية:

- الدفـاع عـن صـادرات المملكـة التـي تتعـرض لتحقيقات المعالجات التجارية.
- إقامـة تحقيقـات مكافحة الإغـراق ومكافحة الدعـم والوقايـة مـن الزيـادة فـي الـواردات، وفـرض التدابيـر علـى الـواردات عنـد ثبـوت الإغراق أو الدعم أو الزيادة في الواردات.
- تمثيـل المملكة أمام المنظمـات الدولية في الموضوعات المتعلقة بالمعالجات التجارية.
- تمثيل المملكـة في إجراءات التقاضي المحلية والدوليـة في القضايـا المتعلقـة بالمعالجات التجارية.
- تقديـم الاستـشـارات والتوعيـة للقـطاع الحـكومي والخـاص فـي مجـال المعالجات التجارية.
- الإشراف على إعداد الأنظمة واللوائح الخاصة بالمعالجـات التجـارية بالمـملكة وتعـديلاتها.

أبرز جهود الهيئة في مجال المعالجات التجارية لعام 2024م:

- إعـداد وتقديـم ملاحظـات المملكـة إلـى الجانـب الهندي بشـأن تقرير الحقائق الأساسـية في تحقيـق مكافحة الإغراق ضـد صـادرات المملكـة مـن منـتج بنـتا أريثريتـول (Pentaerythritol).
- توقيـع مذكرة تعـاون مع هيئة الـزكاة والضريبة والجمارك لتنفيذ المهام المشتركة في نظـــام المعالجات التجـــارية.
- المشـاركة فـي اجتمـاع الفريق التفاوضي الخليجي بشـأن اتفاقيـة التجـارة الحرة مـع المملكة المتحـدة وتقديم مرئيات وكالة المعالجات التجارية حول قضايا المعالجـــات التجارية.
- تقديـم 5 ورش عمـل للتعريـف بنظام المعالجـات التجارية ولائحته التنفيذية.
- إنهـاء الجانب الهندي لرسـوم مكافحة الإغـراق المفروضة علـى صـادرات المملكـة مـن منتـج أسـيتات إيثيلين-فاينيـل (EVA)، بناءً على الدفوع المقدمة من المملكة.
- بـدء تحقيـق مكافحـة الإغـراق ضـد واردات المملكـة من أنابيـب فـولاذ مقـاوم للصـدأ (سـتانلس سـتيل) مـن الصيـن وتايوان.
- تقديـم ملاحظـات المملكـة إلـى الجانـب الهندي بـشـأن التقريـر الأولـي لتحقيـق مكافحـة الإغـراق ضـد صـادرات المملكـــة مـن منـتج مطـاط إيـــزوبوتيـلين-إيـــزوبرين (Isobutylene-Isoprene Rubber) – (IIR).
- تقديـم دفـوع المملكـة إلـى الجانب التركي بشـأن تحقيق الوقايـة مـن الزيـادة فـي الـواردات ضـد منتـج خلات الإيثيـل (Ethyl Acetate) إلى السوق التركي.
- تقديـم دفـوع المملكـة إلى الجانب الهندي بشـأن تحقيق مكافحـة الإغـراق ضـد صـادرات المملكـة مـن منـتج راتنجات الإيبوكسي السائلة (Liquid Epoxy Resins).
- بـدء تحقيـق مكافحـة الإغراق ضـد واردات المملكة ودول مجلـس التعاون من بطاريات السـيارات ذات منشـأ من الصين وماليزيا.
- فـرض رسـوم مكافحـة الإغـراق النهائيـة علـى واردات توصيلات ومفاتيح وقوابس ومقابس كهربائية من الصين.
- بـدء تحقيـق مكافحـة الإغـراق ضـد واردات المملكـة من منتج ثاني أكسـيد التيتانيوم (TiO2)، المسـتخدم في صناعات الدهانات والبلاستيك والأحبار والمطاط، من الصين.
- تقديـم دفـوع المملكـة إلـى الجانـب الإندونيسـي بشـأن تحقيـق الوقايـة مـن الزيـادة فـي الـواردات ضـد منتـج بولي إيثلين منخفض الكثافة (LLDPE).
- بـدء تحقيـق مكافحـة الإغراق ضـد واردات المملكة ودول مجلس التعاون من منتج الزجاج المسطح من الصين وإيران.
- فرض رسـوم مكافحـة الإغراق النهائية علـى واردات منتج نفثالين الفورمالدهايد الكبريتي (SNF) المسـتخدم كمحسـن للخرسانة من الصين وروسيا.
- فـرض رسـوم مكافحـة الإغراق النهائية على واردات نسـج أو أقمشـة مغطـاة بمـادة البولـي فينيـل كلوريـد (PVC) من الصين وكوريا الجنوبية.

العلاقات الدوليـــة

تعمـل الهيئـة العامـة للتجـارة الخارجيـة، وفقـاً لاختصاصاتهـا، علـى تعزيـز العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة، وتحسـين الميـزان التجـاري غيـر النفطـي للمملكة.

كما تسـعى إلى تمكين القطاع الخاص من الوصول إلى الأسـواق الخارجية، مـن خلال إدارة اللجـان الحكوميـة المشـتركة التي ترأسـها الهيئـة ومتابعة مخرجاتها، بالإضافة إلى تنظيم وإدارة زيارات الوفود الرسمية الدولية.

مهام الهيئة في مجال العلاقات الدولية:

- تنميـة العلاقات التجاريـة الثنائية للمملكة من خلال مجالـس التنسـيق واللجـان الحكوميـة المشتركة والزيارات الرسمية.
- المشاركة في المحـافل الإقليمـية والـدولية
- إبـرام بـرامـج التعـاون ومذكرات التفـــاهم والخـطـط التنفـيذية، والمـهـام الأخـرى ذات العلاقة بعمل الهيئة.
- تمكيـن صـادرات المملكـة مـن النفـاذ إلـى الأسـواق الخارجية، والعمل على فتح أسـواق جديدة لها.

جهود الهيئة في مجال العلاقات الدولية لعام 2024م:

140
لقـــاءً واجتـمـاعـاً ثنـــائياً لوزير التجـــارة رئـيس مجلس إدارة الهـــيئة، ومحـافظ الهيئة، ووكـــيل الهـــيئة للعلاقات الدولية، مع الوزراء والسفراء والوفود الزائـــرة

68
مشـــاركة لمـمثلي الهيئة فـي الزيـارات الدولية وفي الاجتماعات الفنية مع جهات خارجية

30
مشـــاركة فـــي المنتديات والمـــؤتمـرات الدولـــية أو إعـــداداً لها

1
زيارة معالي وزير التجارة رئيس مجلـس إدارة الهيئة

205
مشاركـــات في الاجتماعات الفنية مع جهات حكومية

33
مشـــاركة في الاجتماعات مع اللجـــان والمجالس الحكومية المشتركة

1,189
تقريراً أو دراسة تم الرفع بها للديـــوان الملكي والجهات الحكومية الأخرى

7
استقـبالات من وزير التجارة رئيس مجـــلس إدارة الهيئة لنظرائه

12
مشاركة في اللجان الحكومية المشتركـــة داخل المملكة وخارجها

زيارات وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة

زيارة وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة إلى مملكة تايلند

الفترة من 8 إلى 10 مايو 2024م

الوفد السعودي:
وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة رئيس الجانب السعودي، بمشـــــاركة 17 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال:

- لقـــاء معـــالي نـــائب رئيـــس الـــوزراء ووزيـر التـجـارة التـايلنـدي.
- لقـــاء مـعـالي وزيـــر العمـل التـايلنـدي.
- لقـاء معـالي وزيـــر الصـنـاعة التـايلنـدي.
- لقـاء معـالي وزير الصحة العامة التـايلنـدي.
- عقـد مجلـس الأعمال السـعودي - التـايلنـدي وتنظيـم فعـالـية مطابقـة الأعمـال.
- لقاء معالي وزير السياحة والرياضة التايلندي.

زيارات ميدانية شملت:

- شركـة دوسـيت للخـدمات الطبـيـة.
- مجموعـة تـاي سمـت لصناعة قطع غيار السيارات.
- شركة ماينور الدولية للضيافة.
- شركة عالم الأصول العقـارية.

أبرز النتائج:

- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة ووزارة التجارة في مملكة تايلاند، بهدف تنمية وتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.
- عُقد اجتماع مجلس الأعمال السعودي التايلندي، بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات مطابقة الأعمال لتعزيز فرص التعاون بين الشركات من الجانبين.
- دعم شركة Minor International التايلاندية لافتتاح مكتب لها في مدينة الرياض، لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في المملكة، كما تم تسليم الإقامة المميزة (معفية من الرسوم) لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة.
- تعزيز التعاون مع الشركات التايلاندية في مجالات التدريب والتعليم، الأطعمة والمشروبات، والضيافة والفنادق، بما يسهم في تحقيق المنفعة المتبادلة وتنمية القطاعات ذات الصلة.
- إعداد خارطة طريق لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية بين المملكة وتايلاند بالتعاون مع جهات عدة، وتضمينها ضمن أعمال المجلس التنسيقي السعودي التايلندي لدعم التنمية المشتركة.

استقبـــالات وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة لنظرائه

استقبال وزير التجارة الباكستاني

الفترة من 21 - 25 فبراير 2024م

الوفد الباكستاني:
وزير التجارة الباكستاني
و 11 من الوفد الحكومي، و 25 من القطاع الخاص.

أهم الأعمال:

- اللقـاء بـكل مـن: وزيـر الداخليـة، ووزيـر التجارة رئيس مجلـس الإدارة، ووزير الاسـتثمار، وأمين عـام رابطـة العالـم الاسلامـي، ورئيـس اتحاد الغرف السعودية.

أبرز النتائج:

- وضـع خارطـة طريـق شـاملة للتعـاون السـعودي-الباكسـتاني تتضمـن أهدافـاً واضحـة ومسـتهدفة فـي قطاعـات اسـتراتيجية محـددة، تشـمل الاسـتفادة مـن اتفاقيـة التجـارة الحرة بين دول مجلـس التعاون الخليجي وباكسـتان، وتعزيـز التعاون في القطاع المالـي، والزراعة، وصناعة البتروكيماويات.
- إعادة تشكيل مجلس الأعمال السعودي الباكستاني.
- عقد ملتقى الأعمال السعودي الباكستاني.

استقبال وزير التجارة والصنـــاعة المصري

الفترة من 2 – 5 مارس 2024م

الوفد المصري:
وزير التجارة والصناعة المصري،
و26 من الوفد الحـكومي.

أهم الأعمال:

- اللقـاء بوزيـر التجـارة رئيـس مجلـس إدارة الهـيئة.
- عقـد الاجتمـاع الـوزاري للـدورة 18 للجنـة السعـــودية المصـــرية المـــشتركة.
- عقد مجلس الأعمال السعـودي المصـري
- حضـور الضيف لحفل افتتـاح مؤتمر ليب لعام 2024م.

أبرز النتائج:

- الاتفاق على 46 مبادرة مشتركة تخدم مصالح البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، مع متابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المشاركة في اللجنة السعودية المصرية المشتركة.
- توقيـع البرنامـج التنفيـذي فـي مجـال المـوارد البشـرية بيـــن وزارة الصحـة الســـعودية والهيئـــة العـــامة للمستشـفيات والمعاهـد التعليميـة التـــابعة لـوزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر.
- توقيـع محضـر اجتماعـات الـدورة الثامنـة عشـرة للجنـة السـعودية المصريـة المشـتركة، الـذي يتضمـن محـاور التعاون المختلفة.
- الاتفـاق علـى تعزيـز التعـاون فـي مجـال إجـراءات تقييـم المطابقـة تحـت مظلـة برنامـج الاعـتراف المتبـادل بشـهادات المطابقـة الموقـع بيـن الهيئـة السـعودية للمواصفـات والمقـاييس والجـودة والهيـئة العامـة للرقابـة علـى الصـادرات والـواردات المصريـة، وذلـك ضمن اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للجنة السعودية المصرية المشتركة.
- الترتيـب لعقـد اجتماعـات الـدورة التاسـعة عشـرة للجنـة السعودية المصرية المشتركة في القاهرة، في موعد يتـم تحديـده بالتنسـيق بيـن الجانبيـن عبـر القنـوات الدبلوماسية الرسمية.
- التأكيـد علـى أهميـة اسـتمرار التعـاون بين الجانبيـن فـي مجال إجـراءات تقييم المطابقـة ضمن برنامج الاعـتراف المتبـادل بشـهادات المطابقـة، مـع اسـتمرار التواصـل حول الموضوعات ذات الأولوية المشتركة.

استقبال وزير التجارة التـركي

الفترة من 3 - 4 مارس 2024م

الوفد التركي:
وزير التجارة التركي
و6 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال:

- اللقـاء بـكل مـن: وزيـر التجـارة رئيـس مجلس إدارة الهيئـة، ووزير الاسـتثمار، ووزير البلديات والإسكان.
- عـقد منـتـدى الأعـمال السعـودي التـركي
- حضـور الضيف لحفل افتتـاح مؤتمر ليب لعام 2024م.

أبرز النتائج:

- عقـد منتدى الأعمـال السـعودي التركي، الذي شـهد توقيـع 4 اتفاقيـات لمشـاريع متنوعـة فـي مجـالات مختلفة.
- الحصـول علـى بيانـات كبرى الشـركات التركيـة العاملة فـي مجـالات الطـرق وإعـادة تدويـر النفايـات، بهدف تعزيز التعاون واستكشاف فرص جديدة.
- الاتفـاق عـلـى بحـث الحـلـول المـمـكـنـة للاعتراف بشـهـادات الضمـان المقـدمـة للشـركات التركية، بما يسـاهم في تعزيـز الثقـة وتسـهيل العمليـات التجارية بين الجانبين.

استقبال وزير التجارة والزراعة والغابات النيوزلندي

الفترة من 30 أبريل - 1 مايو 2024م

الوفد النيوزلندي:
وزير التجارة والزراعة والغابات النيوزيلندي
و7 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال:

- اللقاء بكل من: وزير التجـارة رئيس مجلس إدارة الهيئـة، والأميـن المسـاعد لمجلـس التعـاون الخليجي، والرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاسـتثمار الزراعـي والإنتـاج الزراعي "سـالك"، ومديـر التنميـة الوطنيـة فـي صنـدوق الاستثمارات العامة.

أبرز النتائج:

- متابعة مفاوضات اتفاقية التجـارة الحرة بين دول مجلس التعـاون الخليجـي ونيوزيلنـدا، والعمـل علـى تسـريع توقيعها خلال العام الحالي.
- عقـد اجتماع متابعـة بين وزير التجارة رئيـس مجلس إدارة الهيئـة ووزير التجـارة والزراعـة والغابـات النيوزيلندي، تم خلالـه مناقشـة التقـدم المحرز فـي مفاوضـات اتفاقية التجارة الحرة.
- دعـوة الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة النيوزيلنديـة للمشـاركة فـي ملتقى بيبان، الذي سـيُعقد فـي مدينة الريـاض خلال الربع الرابع من عـام 2024م، لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري.
- أكد الجانبان على أهميـة التعاون في المجال الزراعي، بما يسـهم فـي تلبيـة الاحتيـاج الغذائي من خلال اسـتغلال فرص الاستثمار الزراعي في كلا البلدين.

استقبال مساعد وزير التجارة لإدارة التصدير بوزارة التجارة الأمريكية

الفترة من 15 - 16 مايو 2024م

الوفد الأمريكي:
مساعد وزير التجارة لإدارة التصدير بوزارة التجارة الأمريكية و3 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال:

- اللقاء بكل من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير الصناعة والثروة المعدنية، ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ورئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ورئيس جامعة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KAUST)، والنائب الأعلى لرئيس التحول الرقمي وتقنية المعلومات في أرامكو، ورئيس شركة "سنابل".
- عقد جلسة حوارية مع رؤساء شركات التقنية السعودية (عِلم، تحكم، مزن، دير).

أبرز النتائج:

- بحث أوجه التعاون التكنولوجي بين البلدين، تماشياً مع التطور الكبير الذي تشهده المملكة في مجال التقنيات الحديثة، في ظل المشاريع الطموحة مثل رؤية 2030 التي تسعى لتحويل المملكة إلى مركز عالمي للتكنولوجياوالابتكار.
- تعزيز الشراكات التكنولوجية بين المملكة والدول المتقدمة، بهدف دعم الابتكار المحلي وتطوير حلول تقنية متقدمة تُواكب التحولات العالمية وتعزز التنافسية على المستوى الدولي.
- الاستفادة من التجارب الأمريكية في مجال الابتكار التكنولوجي، لتحفيز النمو في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة، الرعاية الصحية، والمدن الذكية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد الرقمي.

استقبال وزير التجارة والزراعة والغابات النيوزلندي

الفترة من 8 - 9 سبتمبر 2024م

الوفد النيوزلندي:
وزير التجارة والزراعة والغابات النيوزيلندي و3 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال:

- اللقاء بكل من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير الدولة للشؤون الخارجية مبعوث شؤون المناخ، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أبرز النتائج:

- عقد اجتماع متابعة بين وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة ووزير التجارة والزراعة والغابات النيوزيلندي لمناقشة استكمال وإنهاء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونيوزيلندا، والتي تهدف إلى تعزيز حجم التبادل التجاري بين الجانبين.
- التوصل إلى توافق بشأن جميع الاختلافات المتعلقة بالفصول المتأخرة، تمهيداً لإعلان الانتهاء من المفاوضات وتوقيع الاتفاقية خلال العام الجاري.
- الاتفاق على موعد توقيع الاتفاقية، المقرر عقده في 31 أكتوبر 2024م في العاصمة القطرية الدوحة، إيذاناً ببدء حقبة جديدة من التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين.

استقبال وزيرا الدولة والتجارة بجمهورية الصين

الفترة من 10 - 11 سبتمبر 2024م

الوفد الصيني:
رئيس مجلس الدولة الصيني، ووزير التجارة الصيني،
و7 من الوفد الحكومي.

أبرز النتائج:

- عقد جلسة مباحثات لمناقشة مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الصين الشعبية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين.
- اللقاء مع ممثلي أوساط الأعمال السعودية، بمشاركة وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ووزير الاستثمار، ومحافظ صندوق الاستثمارات العامة.

أهم الأعمال:

- عقد الدورة الرابعة للجنة السعودية الصينية المشتركة رفيعة المستوى.
- عقد ملتقى أعمال (لقاء مع ممثلين من أوساط الأعمال السعودية).
- عقد جلسة مباحثات (مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس التعاون الخليجي وجمهورية الصين الشعبية).

استقبال وزير التنمية الاقتصادية والتجارة في جمهورية المالديف

الفترة من 29 سبتمبر – 2 أكتوبر 2024م

الوفد المالديفي:
وزير التنمية الاقتصادية والتجارة
و 2 من الوفد الحكومي.

أهم الأعمال:

- اللقاء بكل من: وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة، ومساعد وزير الاستثمار، ورئيس مجلس غرفة الرياض، ومحافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).

أبرز النتائج:

- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة ووزارة التنمية الاقتصادية والتجارة لجمهورية المالديف، بهدف تعزيز التعاون التجاري بين البلدين.
- عرض الفرص الاستثمارية في مشروعي "بوابة المالديف الاقتصادية" و"جزيرة رأس مالي".
- التنسيق مع الجهات المعنية لعقد اجتماع بين الجانبين لمناقشة مشاريع محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه في المالديف.
- الاتفاق على نقل المعرفة وتبادل الخبرات بين البلدين حول آليات دعم الشركات الناشئة، تطوير التشريعات والتنظيمات، وتعيين ضباط اتصال لتعزيز التعاون في هذا المجال.

استقبال مساعد الممثل التجاري الأمريكي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفترة من 9 - 11 أكتوبر 2024م

الوفد الأمريكي:
مساعد الممثل التجاري الأمريكي للشرق الأوسط وشمال أفـريقيا و1 مـن الـوفـد الحـكومي.

أهم الأعمال:

- اللقـاء بكل من: وكيل محافظ الهيئة للعلاقات الدولية، ونائب محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والمدير التنفيذي للتعاون الدولي في الهيئة العامة للغذاء والدواء، والرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية، والمسؤولين في لجنة التقييس الخليجية والأمانة العامة لدول مجلس التعاون، والمسؤولين في شركة جدوى، والمحامي الإداري السيد/ كريستوفر جونسون مكتب الشريف للمحاماة، ومجلس إدارة الغرفة التجارية الأمريكية ورؤساء اللجان (American Chamber Board).

أبرز النتائج:

- متابعة نتائج الاجتماع الثامن لمجلس التجارة والاستثمار السعودي الأمريكي، الذي عُقد في العاصمة واشنطن يومي 27-28 يونيو 2024م، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.
- بحث أوجه التعاون لتطوير حوكمة مجلس التجارة والاستثمار السعودي الأمريكي، حيث سيتم من خلال هذه الحوكمة تعزيز إشراك القطاع الخاص من الجانبين بشكل أكبر لتحقيق المزيد من التكامل والتعاون الاقتصادي.
- العمل على تعزيز التعاون المشترك من خلال تنظيم ورش عمل مكثفة بين الجانبين، تتناول الأنظمة والقوانين السعودية ذات الصلة بمجالات الغذاء والدواء، والمواصفات والمقاييس، بما يسهم في الحد من العوائق التجارية التي تواجه القطاع الخاص الأمريكي في المملكة.

استقبال الممثل التجاري ومستشارة رئيس الوزراء التايلندي

الفترة من 14 - 15 نوفمبر 2024م

الوفد التايلندي:
المـمـثل التجـــاري
ومستشارة رئيس الوزراء التايلندي.

أهم الأعمال:

- اللقـاء بـكل مـن: محافـظ الهيئـة السـعودية للمواصفـات والمقاييس والجـودة بالنيابة عن معالي الوزير بمشاركة الجهات الحكومية.
- اجتمـاع مـع رئيـس اتحـاد الغـرف السـعودية، ووكيـل وزارة الاسـتثمار للعلاقـات الدوليـة المكلف.
- زيـارات ميدانيـة: حـي طريـف فـي الدرعيـة - أسـواق التميمـي واللقـاء بالمديـر الإقليمـي لمنطقة الرياض.

أبرز النتائج:

- افتتـاح معرض "تايلاند الدولي الضخم 2024" بمشـاركة أكثـر مـن 200 علامـة تجاريـة تايلنديـة بـارزة، تغطـي قطاعات متنوعة تشمل الأغذية والمشروبات، والسياحة والضيافـة، والصحـة، وقطـع غيار السـيارات، كما شـهد المعـرض ربـط المسـتثمرين التايلنديين بـوكلاء محليين، مما يسـهم في تعزيـز التجـارة والاسـتثمار، ويمهد لبدء مرحلـة جديدة من التعاون الاقتصـادي والتبادل الثقافي بين الجانبين.

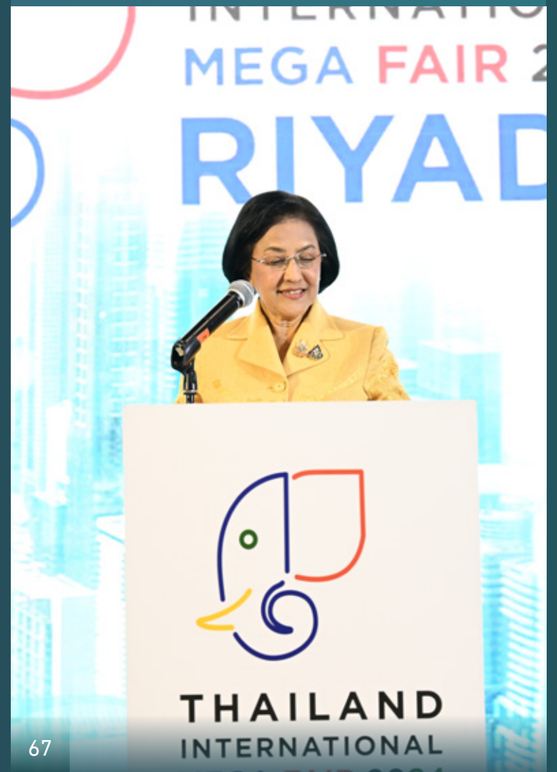

استقبال وزير التخطيط والاستثمار التنزاني

الفترة من 17 إلى 21 ديسمبر 2024م

الوفد التنزاني:

وزير التخطيط والاستثمار التنزاني، ومشاركة الوفد المرافق: وزير الصناعة والتجـــارة التنزاني، ووزير المـالـيـة التنـزانـي، ووزير المعادن التنزاني، ووزير المالية والتخطيط، ووزير العمل والشـؤون الاقتـصـادية والاستثـمار فـي إقليـم زنجبـار.

أهم الأعمال:

- اللقـاء بـكل من: وزيـر البيئـة والميـاه والزراعة، ووزيـر الصناعـة والثـروة المعدنيـة، ووزيـر الاسـتثمار، ونائـب وزيـر الماليـة، والرئيـس التنفيذي لبنك التصدير والاسـتيراد السعودي، والرئيـس التنفيـذي للصنـدوق السـعودي للتنمية، ووكيـل وزارة الاقتصـاد والتخطيـط للشـؤون الاقتصاديـة الدوليـة، ورئيـس غرفة الرياض.
- افتتاح منتدى الأعمال والاسـتثمار السـعودي التنزاني.

أبرز النتائج:

- عقد منتدى الأعمال والاسـتثمار السعودي التنزاني يوم الأربعـاء 18 ديسـمبر 2024م بحضـور أصحـاب المعالـي الوزراء من الجانبين، وبمشـاركة أكثر من 200 رجل وسيدة أعمال من جمهورية تنزانيا.
- أتـاح المنتـدى فرصـة للتعرف علـى الفرص الاسـتثمارية المتنوعـة المتاحة للبلدين، مما يسـهم في تنويع مصادر الاسـتيراد والتصدير وتلبية احتياجات السوق المحلي في كلا البلدين.
- بحـث أوجـه التعـاون فـي القطاعـات ذات الاهتمـام المشـترك بيـن البلديـن، بمـا يشـمل: الزراعـة والثـروة الحيوانيـة، والتعديـن، والسـياحة، والطاقـة المتجـددة، والبنية التحتية.
- تبـادل الخبرات بالاسـتفادة مـن خبرة المملكـة في رؤية 2030، حيـث يجـري العمـل حاليآ علـى إعداد رؤيـة تنزانيا 2050.
- مناقشـة إمكانيـة تمويل المشـاريع التنموية فـي تنزانيا، وتزويـد المملكـة بالمشـاريع الاسـتثمارية والتنمويـة لدراستها والبدء في العمل عليها بين الجانبين.
- الاتفـاق علـى تنظيـم زيـارة لعـدد مـن ممثلـي القطاع الحكومـي والخـاص السـعودي إلـى جمهوريـة تنزانيـا الاتحاديـة خلال الربـع الأول مـن عـام 2025م، بهـدف متابعـة مخرجـات زيارة أصحـاب المعالي الـوزراء التنزانيين إلى المملكة.
- التأكيد على أهمية تشـكيل مجلس أعمال مشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

اللجـــان والمجـــالس المشتركة التي عُقدت

مجلس التجارة والاستثمار السعودي الأمريكي

الفترة 28 يونيو 2024م

عقد مجلس التجارة والاستثمار السعودي الأمريكي يوم 28 يونيو 2024م في العاصمة واشنطن، ترأس الاجتماع وكيل المحافظ للعلاقات الدولية، بمشاركة 42 ممثلاً من 23 جهة حكومية سعودية.

أهم الأعمال:

- اعتمـاد 27 مبـادرة مشـتركة فـي مجـالات متنوعة تشـمل: العوائق الفنية للتجارة والسلع المصنعـة، التدابيـر الصحيـة والصحـة النباتيـة والمنتجـات الزراعيـة، حقـوق الملكيـة الفكرية، التجـارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، التجارة والاستثمار.
- عقـد اجتمـاع الطاولـة المسـتديرة بمشـاركة القطاعيـن العـام والخـاص من البلديـن، بهدف مناقشة فرص التعاون المشترك، وحل العوائق التجاريـة التـي تواجـه الشـركات الأمريكيـة في المملكة.
- مشـاركة الهيئـة فـي الحـوار الخامـس للتجارة والاسـتثمار الخليجي الأمريكي، برئاسـة الأمين المسـاعد للشـؤون السياسـية والمفاوضـات بمجلس التعاون الخليجي.
- حضـور اجتمـاع الطاولـة المسـتديرة الخليجية الأمريكيـة، بحضور القطاع الخـاص من الجانبين، لمناقشـة التحديـات التجاريـة التـي تواجـه الشركات الأمريكية في منطقة الخليج.
- المشـاركة فـي معـرض الاسـتثمار الأمريكـي (Select USA)، ضمـن زيـارة وفـد الجانـب السعودي لرئاسة الاجتماع الثامن.

وتمثلت أبرز النتائج في:

- عقد سلسـلة من الاجتماعات الفنية استعدادًا للاجتماع الثامن لمجلس التجارة والاسـتثمار السـعودي الأمريكي، والتـي ركزت على تحقيق المبادرات المشـتركة من خلال فرق العمل التالية:
  - التعاون التجاري والاستثماري.
  - العوائق الفنية (TBT) والسلع المصنعة.
  - التدابير الصحية والصحة النباتية والمنتجات الزراعية.
  - حقوق الملكية الفكرية.
  - التجارة الرقمية والذكاء الاصطناعي.
- الاتفاق على 27 مبادرة مشتركة.
- إنجاز 9 مبـادرات بالكامل، ويجري العمل على الانتهاء من 18 مبادرة متبقية.
- تنظيم اجتماع الطاولة المسـتديرة بالتزامن مع الاجتماع الثامن، حضره عدد مـن ممثلي القطاعين العام والخاص، وناقـش فرص تعزيز الاسـتثمارات المشـتركة والتحديات التجارية، مع تقديم توصيات لحلها.
- مشـاركة الهيئة في الحـوار الخامس للتجارة والاسـتثمار الخليجـي الأمريكـي، ومناقشـة القضايـا التجاريـة والاسـتثمارية، وبحـث مسـتقبل التعـاون التجـاري بيـن الجانبين، ومناقشة الجوانب التنظيمية والقوانين التجارية والاسـتثمارية، والتجـارة الإلكترونيـة، والمواصفـات والمقاييـس، واسـتعراض خطة العمل المشـترك لتنفيذ الاتفاقيات الإطارية المبرمة في عام 2012م.

اجتماع المتابعة للجنة السعودية المصرية

الفترة من 9 - 10 أكتوبر 2024م

عُقد اجتماع المتابعة للجنة السعودية المصرية يومي 9 و 10 أكتوبر 2024م في مدينة القاهرة، وترأسه وكيل المحافظ للعلاقات الدولية، بمشاركة 29 ممثلاً عن 24 جهة حكومية سعودية.

أهم الأعمال:

- عقد الاجتماع الأول للفريق المعني بمتابعة توصيات الدورة الثامنة عشرة للجنة السعودية المصرية المشتركة، حيث تم التركيز على:
  - متابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للبلدين.
  - تنفيذ توصيات ومبادرات اللجنة المشتركة.
  - حصر التحديات والمعوقات ووضع توصيات بالحلول المناسبة لمتابعة تنفيذها.
  - اقتراح مبادرات جديدة تخدم أهداف اللجنة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية.
- لقاء وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري واستعراض نتائج أعمال فريق المتابعة، مع التأكيد على عمق العلاقات السعودية المصرية والنتائج الإيجابية التي توصل لها الفريق.

أبرز النتائج:

- تحقيق نمو بنسبة 41% في التبادل التجاري بين البلدين حتى يوليو 2024م مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.
- الانتهاء من المباحثات الثنائية والاتفاق على الصيغة النهائية لاتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، وتوقيعها خلال زيارة سمو ولي العهد -حفظه الله- لجمهورية مصر يوم 15 أكتوبر 2024م.
- إتمام 80 خطوة إجرائية من أصل 140 لتحقيق المبادرات المتفق عليها، والبالغة 46 مبادرة.
- الموافقة على توقيع 9 اتفاقيات/ مذكرات تفاهم في مجالات (حماية المستهلك، الملكية الفكرية، تنظيم الإعلام، السياحة، الصحة، الرياضة، التدريب المهني)، وسيجري توقيعها خلال الدورة القادمة للجنة في عام 2025م.
- توقيع محضر اجتماع المتابعة الأول، الذي يتناول متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثامنة عشرة للجنة السعودية المصرية المشتركة.
- الترتيب لعقد الاجتماعات المستقبلية:
  - اجتماع المتابعة الثاني: بالرياض في موعد يتم تحديده بالتنسيق بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية.
  - الدورة التاسعة عشرة للجنة السعودية المصرية المشتركة: في القاهرة في موعد يتم الاتفاق عليه بالتنسيق الرسمي بين البلدين.

اللجنة السعودية السويدية المشتركة

الفترة من 4 - 5 نوفمبر 2024م

عقدت الدورة الثالثة للجنة السعودية السويدية المشتركة يومي 4 و 5 نوفمبر 2024م، وترأس الوفد السويدي مدير عام التجارة بوزارة الخارجية السويدية، بمشاركة وفد مكون من 9 ممثلين من الجهات الحكومية السويدية.

أهم الأعمال:

- زيارات إلى: الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية، الكراج، معرض بيبان والمشاركة في حفل الافتتاح، حي الطريف التاريخي، وزيارة ممثلي القطاع الخاص السويدي إلى اتحاد الأمن السيبراني والبرمجة والدرونز.
- عقد الاجتماع الفني للدورة الثالثة للجنة السعودية السويدية المشتركة.
- عقد الاجتماع الختامي للدورة الثالثة للجنة.

وتمثلت أبرز النتائج في:

- الاتفاق على حوكمة محدثة للجنة المشتركة تحدد المهام والمسؤوليات لضمان انتظام دورات اللجنة وتنفيذ المبادرات وفق الجدول الزمني المحدد.
- توقيع محضر الدورة الثالثة للجنة، والاتفاق على تنفيذ 45 مبادرة ونشاط مشترك بين الجانبين خلال الفترة من 6 نوفمبر 2024م إلى 31 ديسمبر 2025م.
- توزيع المبادرات على مجموعات العمل:
  - المجموعة 1: التجارة، الاستثمار، الاقتصاد، المالية (13 مبادرة).
  - المجموعة 2: الطاقة، اللوجستية، التقنية، البنية التحتية، الصناعة (14 مبادرة).
  - المجموعة 3: التعليم، الصحة، الابتكار، البيئة (13 مبادرة).
  - المجموعة 4: الثقافة، التنمية الاجتماعية، السياحة، الرياضة (5 مبادرات).
- أبرز المخرجات المتوقعة من مبادرات الدورة الثالثة:
  - توقيع 8 مذكرات تفاهم وبرامج فنية مشتركة.
  - تنفيذ 32 ورشة عمل ودورة تدريبية بين الجانبين.
  - تنظيم 5 زيارات متبادلة وفعاليات مشتركة.
  - منح 53 منحة دراسية للطلاب السويديين للدراسة في المملكة.
  - تدريب 10 متدربين سعوديين في شركات تقنية متقدمة في مملكة السويد.

اجتماع الطاولة المستديرة التجارية مع الاتحاد الأوروبي

الفترة من 9 - 10 ديسمبر 2024م

عقد اجتماع الطاولة المستديرة التجارية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي يومي 9 و 10 ديسمبر 2024م، بحضور نحو 60 ممثلاً من الجانبين، إضافة إلى 14 جهة سعودية، وترأسه وكيل المحافظ للعلاقات الدولية، ورئيس الشؤون التجارية والاقتصادية في مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة.

شملت الجهات السعودية المشاركة: وزارة الاستثمار، والهيئة العامة للموانئ، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، وهيئة تنمية الصادرات السعودية، وهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وصندوق الاستثمارات العامة، والمركز الوطني للنخيل والتمور، وشركة التعدين العربية السعودية (معادن)، وشركة المراعي.

كما شارك كبار المسؤولين للشؤون التجارية من مندوبية الاتحاد الأوروبي، وممثلو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعنيون بالشأن التجاري لدى المملكة، وممثلو الغرفة التجارية الأوروبية بالرياض.

وتمثلت أبرز النتائج في:

- تقديم شرح مفصل عن التطورات الأخيرة في البيئة التنظيمية للمملكة، مع التركيز على الفرص التي تتيحها هذه الإصلاحات لتعزيز التعاون في القطاعات الرئيسية بين القطاعين العام والخاص.
- ناقش المشاركون اللوائح المرتبطة بالتجارة الدولية، والأنظمة الجمركية، وإجراءات تسهيل الوصول إلى الأسواق، وتبادل المعرفة، وتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار، ومناقشة الحواجز التجارية لتجاوزها.

أبرز الجهات المشاركة في اجتماع الطاولة المستديرة التجارية مع الاتحاد الأوروبي

شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي

تسعى الهيئة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والإشراف على مجالس الأعمال الدولية المشتركة، وإدارة الملحقيات التجارية بالخارج.

وتهدف الهيئة إلى دعم وتنمية التبادل التجاري والاستثماري بين المملكة وشركائها الدوليين والأسواق المستهدفة، إضافةً إلى معالجة العوائق الخارجية التي تواجه القطاع الخاص، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ويعزز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي.

مهام الهيئة في مجال تعزيز دور القطاع الخاص والتمثيل الدولي:

- الإشراف على الملحقيات التجارية، ومراقبة وتقويم أدائها، وتحديد المستهدفات ومؤشرات قياس الأداء.
- الإشراف على مبادرات الملحقيات التجارية ذات العلاقة بتعزيز التواصل مع القطاع الخاص، ومتابعة تنفيذها.
- تعريف القطاع الخاص بالتحديثات على السياسات والاتفاقيات.
- إشراف الهيئة على علاقاتها مع القطاع الخاص ومجالس الأعمال؛ لضمان تحقيق الأهداف.

وتتلخص أبرز إنجازات الهيئة فيما يتعلق بدعم وتمكين القطاع الخاص في عام 2024م في الآتي:

4
ورش العمل المتخصصة والمشتركة

215
فعالية شاركت بها الهيئة (داخلياً- خارجياً)

- الموافقة على تأسيس مجالس أعمال سعودية أجنبية مع 31 دولة، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة مع تلك الدول وهي:

البرازيل – المكسيك- إقليم دول أمريكا الجنوبية- إقليم دول أمريكا الوسطى والكاريبي- سويسرا - بلجيكا – هولندا – النمسا – مالطا – إيرلندا- المجر – أستونيا – ليتوانيا – مولدوفا- موريتانيا – السنغال – ساحل العاج – بوركينافاسو – غينيا – مالي – غانا - قبرص – صربيا – كرواتيا – سلوفينيا – ألبانيا – مقدونيا – بلغاريا – كوسوفو – الجبل الأسود – رومانيا.

- اعتماد وتشكيل 7 مجالس أعمال سعودية أجنبية، بهدف تفعيل دور القطاع الخاص بتعزيز التبادل التجاري والاستثماري مع الدول النظيرة، وهي: نيجيريا – إثيوبيا – إندونيسيا – بولندا – البرتغال – كندا – إقليم أوروبا الشرقية.

مجلس الأعمال السعودي الإثيوبي

مجلس الأعمال السعودي النيجيري

مجلس الأعمال السعودي البولندي

مجلس الأعمال السعودي الإندونيسي

مجلس الأعمال السعودي الكندي

مجلس الأعمال السعودي البرتغالي

مجلس الأعمال السعودي مع إقليم أوروبا الشرقية

مبادرات قامت بها الهيئة في مجال التمثيل الدولي:

مبادرة (عبر الملحقيات) وهي ورش عمل دورية تربط المصدرين السعوديين والمؤسسات المحلية بالملحقيات التجارية السعودية لعرض ومناقشة فرص وصول المنتجات الوطنية للأسواق العالمية.

وتم خلال عام 2024م عقد لقاءات مع الجهات التالية:

مقارنة مؤشر أداء الملحقيات لعامَي 2023 و 2024م:

2023م 2024م

فرص تصديرية (مُحالة إلى هيئة تنمية الصادرات السعودية)

نسبة التغير %186

660 | 1,889

فرص استثمارية (مُحالة إلى وزارة الاستثمار)

نسبة التغير %45

255 | 370

المؤتمرات والفعاليات

نسبة التغير %1

327 | 330

دعم الملحقيات التجارية للوفود والزيارات والمشاركات الرسمية:

قدّمت الملحقيات التجارية الدعم للوفود والجهات الحكومية السعودية خلال الزيارات والمشاركات الرسمية؛ لتسهيل أعمالها، بما يسهم في تعزيز العلاقات التجارية الخارجية.

الجهات الحكومية:

التحول الرقمي

واصلت الهيئة مساعيها لتعزيز التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، بما يسهم في تحسين كفاءة العمليات وتسهيل تقديم الخدمات، مع التركيز على رفع جودة الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2024م ما يلي:

إطلاق خدمة "ملفاتي":

خدمة مبتكرة تتيح للمستخدمين حفظ ومشاركة البيانات والملفات بطريقة آمنة عبر الإنترنت، وتهدف إلى تسهيل تنظيم وتخزين المستندات، مع إمكانية الوصول إليها ومشاركتها بسهولة في أي وقت ومن أي مكان.

بناء المركز الاحتياطي للكوارث:

إنشاء مركز بيانات احتياطي في جدة بجانب مركز البيانات الرئيس في مدينة الرياض، لضمان استمرارية العمل في حالات الطوارئ.

تطوير وبناء مركز بيانات الهيئة السحابي:

إنشاء نظام تخزين وحفظ البيانات السحابية الخاص بالهيئة، مما يتيح الوصول السريع والآمن إلى الخدمات التقنية، مع ضمان معايير الأمن السيبراني العالية، وتعزيز كفاءة واستمرارية الأعمال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

بالإضافة إلى تأمين ومراقبة الأصول التقنية والخدمات الإلكترونية المستضافة لدى مركز البيانات الافتراضي (SITE Cloud) بنسبة 100%.

وقد تمكنت الهيئة خلال عام 2024م من نقل جميع الأنظمة والبرامج الخاصة بالهيئة إلى مركز البيانات السحابي، بالإضافة إلى نقل حسابات البريد الإلكتروني للموظفين، مما يضمن استقرار الخدمة ومرونتها وأمانها.

مشروع الموارد المؤسسية:

مشروع شامل يهدف إلى تطوير الأنظمة التي تدير الموارد المؤسسية، مثل الموارد البشرية، المالية، والمشتريات. يضمن المشروع التكامل بين مختلف الأقسام، مما يعزز الكفاءة التشغيلية، والتكامل بين جميع الإدارات.

تحسين نظام تقييم الأداء:

أتمتة إجراءات التقييم الوظيفي على مدار العام لتحسين جودة ودقة التقييم، مما يسهم في تحسين أداء الموظفين.

إطلاق نظام إدارة المجالس واللجان:

نظام متكامل يسهم في تنظيم ومتابعة اجتماعات المجالس واللجان، مع تحسين إدارة المهام والقرارات، وتوثيق الاجتماعات بشكل فعال.

تحسين الشبكة الداخلية وربطها بالخدمات السحابية:

تطوير الشبكة الداخلية للهيئة وربطها بأنظمة الهيئة السحابية، لضمان الوصول السريع والآمن للبيانات والخدمات.

الدعم الفني من خلال خدمة "آمر":

تقديم خدمات الدعم الفني للموظفين داخل المملكة وخارجها، مع استقبال أكثر من 3,000 طلب دعم فني خلال عام 2024م عبر قنوات متعددة لضمان سرعة الاستجابة.

+3,000

طلب دعم فني تم تنفيذه

النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية:

نظام يستقبل الشكاوى إلكترونياً للتحقيق وفرض التدابير اللازمة لحماية الصناعات المحلية.

وشهد خلال العام 2024م تطويراً لمعالجة الشكاوى المقدمة بشكل أكثر فاعلية مع تحسين تجربة المستخدم، وشملت التحسينات:

- رفع مستوى الأمان عبر فحص الشفرات المصدرية ومعالجة الثغرات.
- تعزيز التحقق الثنائي لحماية بيانات المستخدمين.
- إضافة أدوات جديدة لتسهيل مهام العاملين في النظام.
- تحسين عمليات رفع الملفات وضغطها لرفعها دفعة واحدة.
- تمكين إضافة الممثلين من قبل رئيس التحقيق في أي وقت.
- تبسيط سير العمل لرفع الشكاوى من المستخدمين الخارجيين.

إحصاءات أداء النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية:

إجمالي عدد المستخدمين	الدول المستخدمة للنظام	الشكاوى المستلمة
350 مستخدماً	5 دول	4 شكاوى، نتج عنها 4 تحقيقات

مسارات العمل المنفذة	الوثائق المرفوعة	إشعارات البريد الإلكتروني المرسلة
371 مساراً رئيسياً و1,030 إجراءً فرعياً	2,739 مستنداً	4,201 إشعار

الرقابة والتشغيل لمركز البيانات:

تتضمن الرقابة وتشغيل مركز البيانات مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى ضمان سير العمل بكفاءة واستمرارية الخدمات الرقمية التي تقدمها الهيئة، بما في ذلك أنظمة المعلومات والخدمات الإلكترونية.

وتشمل العمليات الأساسية لإدارة مركز البيانات ما يلي:

- إدارة الخوادم وأجهزة الموظفين: ضمان تشغيل الخوادم وأجهزة الموظفين بكفاءة عالية لتلبية متطلبات العمل اليومية.
- إدارة البرمجيات والتطبيقات: متابعة وتشغيل البرمجيات والتطبيقات وضمان عملها بسلاسة، إلى جانب تثبيت التحديثات والترقيات اللازمة لتعزيز أمان النظام وكفاءته.
- إجراء النسخ الاحتياطي الدوري: تنفيذ عمليات نسخ احتياطي للبيانات بشكل منتظم لضمان إمكانية استعادتها في حالة حدوث أي مشكلات تقنية.
- ضمان الأمان والاستمرارية: تطبيق أفضل الممارسات لضمان سلامة واستمرارية العمليات الرقمية، مما يدعم تقديم خدمات الهيئة بكفاءة وجودة عالية.

الأمن السيبراني

تعمل الهيئة على تعزيز الأمن السيبراني، بصفته أحد الركائز الأساسية لضمان استدامة الأعمال وحماية البنية التحتية الرقمية للهيئة، حيث تواصل تعزيز قدراتها السيبرانية وفق أعلى المعايير العالمية، مع الالتزام بالمتطلبات التشريعية الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، بالإضافة إلى حماية أصولها التقنية، ومواجهة التهديدات السيبرانية، وترسيخ ثقافة الوعي الأمني السيبراني، مما يعكس حرصها على تحقيق بيئة رقمية آمنة.

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2024م ما يلي:

- تطوير واعتماد 27 سياسة و16 معياراً متكاملاً للأمن السيبراني، متوافقة مع المتطلبات التشريعية للهيئة الوطنية للأمن السيبراني
- رفع نسبة الالتزام بالضوابط الأساسية للأمن السيبراني (ECC) الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
- تأمين ومراقبة الأصول التقنية والخدمات الإلكترونية المستضافة في مركز البيانات الافتراضي (SITE Cloud) بنسبة 100%، لضمان حماية البيئة الرقمية
- التصدي لأكثر من 238,651 محاولة اختراق وهجوم سيبراني، بما في ذلك أنشطة مشبوهة وعمليات تصيد استهدفت الأنظمة والأصول التقنية الخاصة بالهيئة.
- تضمنت جهود الهيئة نشر الوعي الأمني السيبراني من خلال فعاليات التوعية المقامة في شهر أكتوبر، وأدرجت في تقرير الهيئة الوطنية للأمن السيبراني واعترفت بالهيئة كأحد شركاء النجاح ضمن الحملة الوطنية للتوعية بالأمن السيبراني لعام 2024م.

238,651

محاولة اختراق وهجوم سيبراني تم التصدي لها

27

تطوير واعتماد 27 سياسة و16 معياراً متكاملاً للأمن السيبراني

المراجعة الداخلية

تلعب المراجعة الداخلية دوراً محورياً في تقييم وتحسين فعالية، وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى التزام الهيئة بالأنظمة واللوائح والتحقق من كفايتها وملاءمتها، وعلى ضوء ذلك اعتمدت الهيئة سلسلة من السياسات والمبادئ التنظيمية المتعلقة بالمراجعة الداخلية والتعامل مع الجهات الرقابية، بما يعكس التزامها بالمعايير العالمية، ويعزز كفاءة عملياتها التشغيلية.

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2024م ما يلي:

- صدر قرار مجلس إدارة الهيئة باعتماد سياسة التعامل مع الجهات الرقابية، للحفاظ على سمعة الهيئة ومكانتها، وضمان بناء علاقة مثمرة مع الجهات الرقابية.
- اعتمدت لجنة المراجعة ميثاق المراجعة الداخلية، الذي يمثل وثيقة رسمية تتضمن مجموعة من المبادئ التي تحكم أعمال المراجعة الداخلية، بما يسهم في رفع كفاءة وفعالية العمليات وتعزيز الشفافية المؤسسية
- اعتمدت لجنة المراجعة وثيقة مبادئ ومعايير أخلاقيات المهنة للمراجعين الداخليين، وتهدف الوثيقة إلى ترسيخ ثقافة أخلاقية راسخة تحكم مهنة المراجعة الداخلية، بما يتوافق مع المعايير العالمية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين.
- اعتمدت لجنة المراجعة دليل سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين، واستناداً إلى اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، مما يسهم في تعزيز الحوكمة وتوحيد منهجيات العمل
- اعتمدت لجنة المراجعة الخطة السنوية للمراجعة الداخلية لعام 2025م، وتهدف الخطة إلى تعزيز فعالية المراجعة الداخلية من خلال تنفيذ عمليات تدقيق شاملة تسهم في تحقيق أهداف الهيئة الاستراتيجية.

التواصل والإعلام

تلتزم الهيئة بتعزيز نشاطها الإعلامي بهدف تسليط الضوء على جهودها وإنجازاتها، والتعريف بدورها واختصاصاتها وأهدافها الاستراتيجية، كما تسعى الهيئة إلى بناء علاقات إيجابية ومتينة مع مختلف وسائل الإعلام، مع التركيز على نشر الوعي بثقافة التجارة الخارجية، بما يسهم في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الهيئة ودورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تقوم الهيئة بعدة مبادرات وأنشطة إعلامية تشمل إنتاج الوسائط الإعلامية المتنوعة، والتعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية وتزويدها بالأخبار والمعلومات المحدثة عن الهيئة ومبادراتها، ونشر الأخبار عبر المنصات الرقمية، والرصد الإعلامي والتحليل لتعزيز نقاط القوة، والتفاعل مع الجهات الخارجية ومراكز النشر. هذه الجهود الإعلامية تساهم في تعزيز الوعي بأدوار الهيئة، وإبراز مساهمتها في دعم التجارة الخارجية للمملكة.

وفيما يلي استعراض موجز لأهم الجهود الإعلامية والاتصالية التي بُذلت خلال عام 2024م:

الجهود الاتصالية والإعلامية والنشر الرقمي

24
خطة إعلامية

77
خبراً وتصريحاً صحفياً

17
فعالية ومناسبة

3,508,916
عدد ظهور المواد المنشورة على حسابات التواصل الاجتماعي للهيئة

1,240
مادة منشورة في حسابات التواصل الاجتماعي للهيئة

1,127
رصداً إعلامياً

19
مقطعاً مرئياً

2,498
تصميم جرافيك

92,829
متابعاً لحسابات التواصل الاجتماعي للهيئة

4
نشرات إلكترونية داخلية

تطوير رأس المال البشري

تضع الهيئة تطوير الكفاءات البشرية على رأس أولوياتها، إدراكاً لأهمية القدرات البشرية والكفاءات الوطنية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، شهد عام 2024م إطلاق مجموعة متنوعة من البرامج التأهيلية والتدريبية المصممة خصيصاً لتعزيز الوعي المهني، ورفع كفاءة الأداء، وتنمية المهارات والخبرات العملية لمنسوبي الهيئة.

خلال العام، نظمت الهيئة 125 برنامجاً تدريبياً، امتدت على مدار 4,334 ساعة تدريبية، واستفاد منها 459 موظفاً من الكوادر البشرية للهيئة.

وشملت البرامج التدريبية إطلاق برنامج مهارات وتقنيات التفاوض للفريق التفاوضي السعودي بالتعاون مع المعاهد الدولية، وتنفيذ برنامج تدريبي متخصص في مواضيع التجارة الدولية بالتعاون مع جامعة الملك سعود، بالإضافة إلى تقديم دورة السياسات التجارية (RTPC) بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية،كما تم إعداد خطة القوى العاملة للهيئة وفقاً لتعليمات ومنهجية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لتغطي احتياجات السنوات الثلاث المقبلة بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة هذه المبادرات لم تقتصر على رفع كفاءة الأداء فحسب؛ وإنما أسهمت أيضاً في بناء جيل من الخبراء المؤهلين لدعم رؤية الهيئة المستقبلية، والمساهمة في تحقيق تطلعات المملكة في التجارة الخارجية.

مقارنة نشاط التدريب بين عامي 2023م و2024م:

2023م 2024م

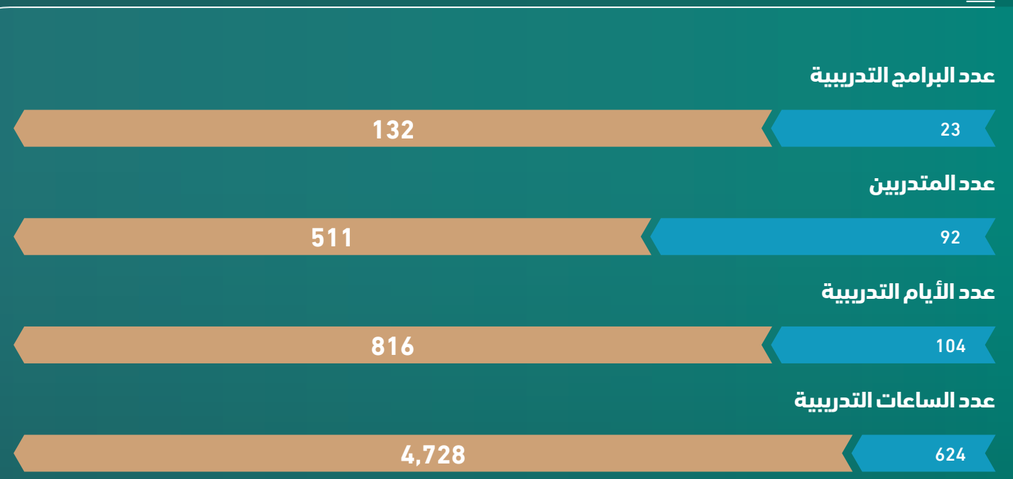

%474

نسبة النمو
في البرامج التدريبية

%566

نسبة النمو
في عدد المتدربين

%581

نسبة النمو
عدد الأيام التدريبية

%595

نسبة النمو
في عدد الساعات التدريبية

نوع التدريب:

التدوير الوظيفي	40
التدريب التعاوني	27
برنامج التدريب علي رأس العمل"تمهير"	16

مجالات التدريب:

مهارات فنية وتخصصية	119
مهارات شخصية	12
تطوير قيادات	1

مكان التدريب:

داخلي	87
خارجي	17
عن بُعد	28

التحديات التي تواجه الهيئة والحلول المقترحة لها

التحدي:

نقص البيانات الدقيقة حول المصانع، ومنتجاتها، وحجم إنتاجها الفعلي، وطاقتها الإنتاجية، والترميز المتوافق مع التعرفة الجمركية، حيث يؤثر ذلك على استيفاء شرط تمثيل الصناعة ودراسة الضرر عند إجراء تحقيقات المعالجات التجارية.

اختلاف التوجهات والتقاطعات بين الاستراتيجيات والخطط الوطنية، مما يؤثر على مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة والالتزامات الدولية للمملكة.

محدودية الكوادر المتخصصة في مجالات التجارة الدولية، مثل الاتفاقيات التجارية، المعالجات التجارية، ونمذجة التجارة الدولية.

عدم توفر البيانات اللازمة حول التجارة في الخدمات بما يلبي متطلبات الهيئة.

مقترح المعالجة:

رفع مستوى التنسيق مع الجهات المالكة للبيانات مثل المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية، وإشراك القطاع الخاص لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

تعزيز المواءمة والتكامل بين الاستراتيجيات والخطط الوطنية لضمان توافقها مع الأهداف الدولية.

تكثيف برامج التدريب بالتعاون مع المنظمات والمعاهد الدولية، واستقطاب الخبرات الدولية لدعم بناء القدرات المحلية.

حث الجهات ذات العلاقة على تطوير قاعدة بيانات شاملة لتجارة الخدمات في المملكة.

أولويات الهيئة لعام 2025م

أولاً: السياسات التجارية والمنظمات الدولية

- تحليل وتطوير السياسات التجارية
- تحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية
- حصر الاتفاقيات التجارية بالتنسيق مع الجهات الحكومية
- إجراء التحقيقات وتطوير نظام إدارة وتحليل النزاعات والمعالجات والمخاوف التجارية
- التفاوض لإبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول المستهدفة

ثانياً: النفاذ للأسواق

- تطوير العلاقات التجارية الدولية
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص
- تحديث وتنفيذ الخطة التنفيذية لتحقيق مستهدفات الميزان التجاري
- تمكين نفاذ صادرات المملكة من خلال الملحقيات التجارية

ثالثاً: البنية التحتية والتشغيلية

- توفير فرص التدريب وتنمية الكفاءات
- تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة لتحليل جدوى اتفاقيات التجارة الحرة

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

ثالثاً

الوضع الراهن للهيئة

الهيكل التنظيمي	92
مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية	94
وضع القوى البشرية	96
اعتمادات الميزانية	98
مقرات عمل الهيئة	99
الخاتمة	100

الهيكـــل التنظيمي

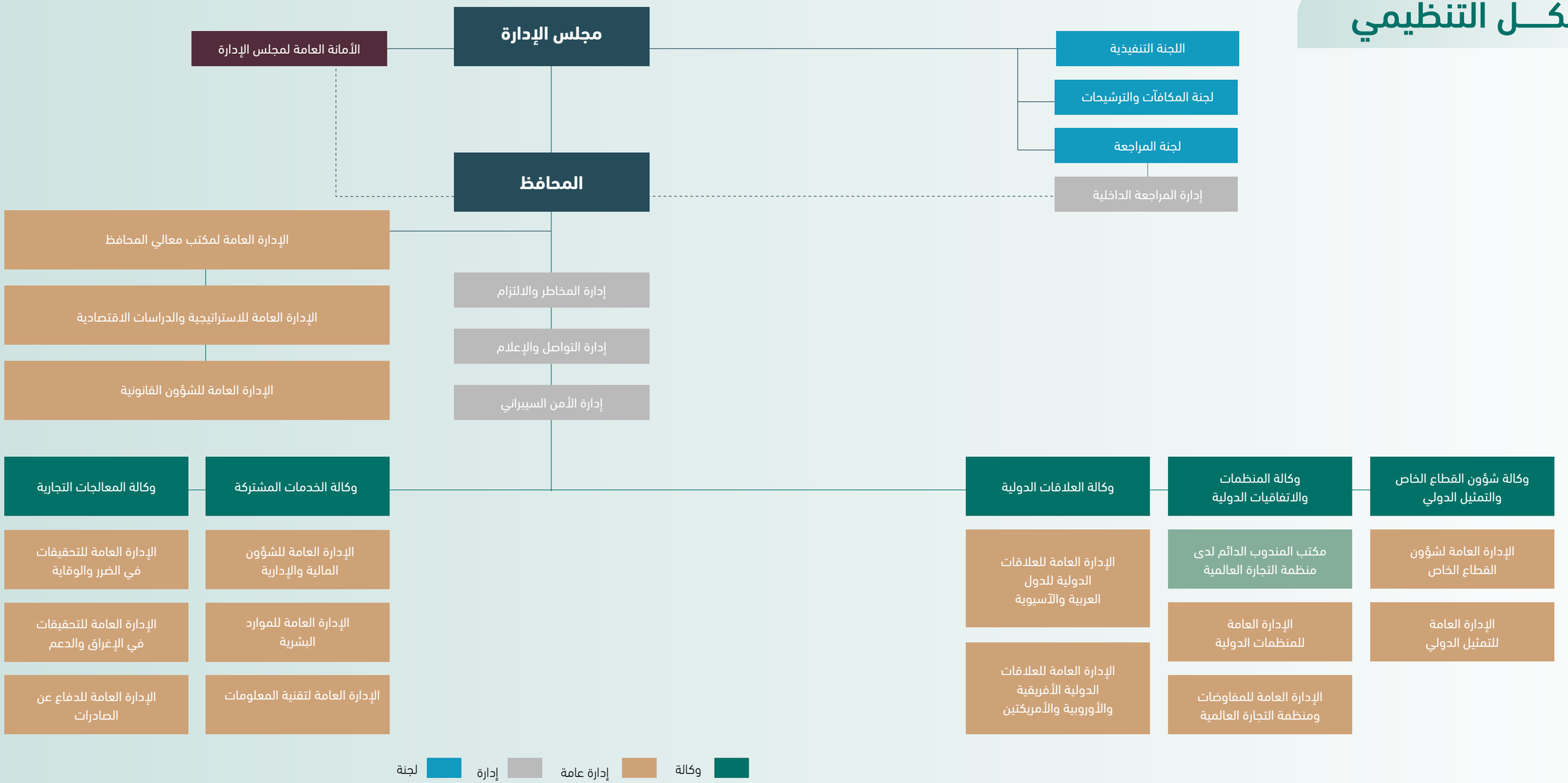

مجلس إدارة الهيئــة العــامة للتجارة الخارجية

معالي د. ماجد بن عبدالله القصبي
وزير التجارة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية

أ. محمد بن عبدالعزيز العبدالجبار
محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية المكلّف

معالي د. إيمان بنت هباس المطيري
ممثل وزارة التجارة

معالي أ. عبدالمحسن بن سعد الخلف
ممثل وزارة المالية

السفير د. سعود بن محمد الساطي
ممثل وزارة الخارجية

م. البدر بن عادل فودة
ممثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية

د. نايف بن عبيد العتيبي
ممثل وزارة الطاقة

د. سامي بن سعد الصقر
ممثل الهيئة العامة للغذاء والدواء

د. ياسر بن أسامة فقيه
ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط

د. عايض بن هادي العتيبي
ممثل وزارة الاستثمار

م. خالد بن عبدالله الغيث
ممثل وزارة النقل والخدمات اللوجستية

د. سعد بن عبدالله خليل
ممثل وزارة البيئة والمياه والزراعة

م. عبدالرحمن بن سليمان الذكير
ممثل هيئة تنمية الصادرات السعودية

أ. أنس بن عبدالعزيز العقلاء
ممثل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

أ. رعد بن عصمت السعدي
عضو مستقل

أ. محمد بن عبدالله أبو نيان
عضو مستقل

د. محمد بن علي بن لادن
عضو مستقل

م. عبدالرحمن بن صالح الفقيه
عضو مستقل

وضع القوى البشـريـــــة

بنهاية عام 2024م، بلغ عدد موظفي الهيئة 301 موظفاً وموظفة، منهم 225 موظفاً و76 موظفة.

علـى مـدار العـام، حرصـت الهيئة على تطويـر بيئة العمل بمـا يضمن راحة الموظفيـن ويحفزهم على الإبـداع والتفـوق، وانصب تركيزها علـى خلـق بيئـة مناسـبة تعزز من قـدرة الموظفيـن على تقديـم أفضل ما لديهـم، إضافة إلى تشـجيعهم علـى النمو المهنـي والتطور الوظيفي.

وفـي سـبيل ذلـك، عملت الهيئة على تحسـين المزايا الوظيفيـة المقدمة للموظفين، وتوفير حوافز تسـاعدهم في الاسـتمرار والتفوق فـي وظائفهـم، كمـا اهتمـت بتوفير فرص التدريـب والتطوير المسـتمر، بهدف صقـل مهاراتهم، وكان الهدف الأسـمى هـو تهيئة بيئة عمل تشجع على الابتكار والإبداع.

كمـا قامـت الهيئـة باتخـاذ خطوات اسـتراتيجية لتعزيز مسـتوى الاندمـاج الوظيفي والمشـاركة الفعالة بيـن الموظفين، وقد سـاعدت هـذه المبـادرات فـي خلـق روح من التعاون والتفاعـل بين مختلف الإدارات، مما أسـهم في تعزيـز الأداء العام، سـعياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

إجمـــالي عـدد موظـفي الهيئة

301

225 الذكور

76 الإناث

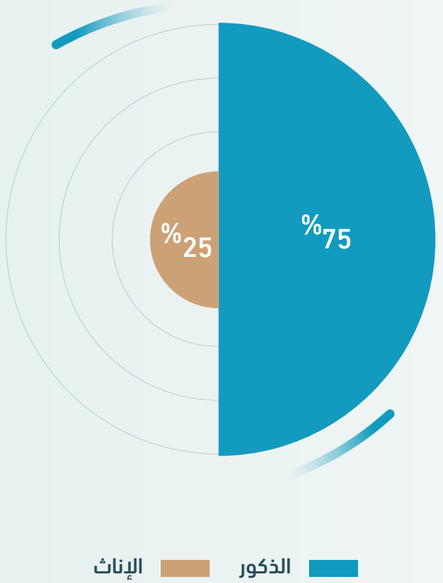

نمو القوى البشرية

عـــدد المـــوظفين

%11
نسبة النمو في إجمالي عدد الموظفين مقـــارنة بالعـــام الســـابق (2023م)

267
المـوظفون السعوديون

%89
نسبة الموظفين السعـــوديـــن

%13
نـــمو نـــسبـــة الموظفات الإناث

الموظفـون وفقاً لمؤهلاتهم العلمية

الدرجة العلمية	الإجمالي	النسبة
دكتوراه	7	%2
ماجستير	81	%27
بكالوريوس	191	%63
دبلوم	9	%3
أخرى	13	%4

اعتـمـادات الميـــزانيـة

بلغت ميزانية الهيئة للعام المالي 2024م 258 مليوناً و199 ألف ريال سعودي، ويوضح الشكل التالي المصروفات الفعلية والمتبقية من هذه الميزانية، بالإضافة إلى النسبة المئوية للمصروفات الفعلية مقارنة بالمبلغ المعتمد

اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي
للعام المالي 2024م/ 1445-1446هـ

المعـــتَمَد في الميزانية	258,199 مليون ﷼
المنصرِف الفعلي مـن المعـــتَمَد	248,718 مليون ﷼
الـــوفـــر (المتبقّي)	9,481 مليون ﷼
نسبـــة المنـــصرِف الفعلي إلى المعتَمَد	%96.33
الإيرادات المحصلة من رسوم الحماية	67,723 مليون ﷼

مقرات عمل الهيئة

يقع المقر الرئيس للهيئة في مدينة الرياض، إلى جانب 21 مقراً موزعة حول العالم، تشمل 9 مقرات داخل البعثات الدبلوماسية، و 12 مقراً مستأجراً خارج إطار البعثات

وتساهم الملحقيات التجارية السعودية في الخارج في تحقيق أهداف عدة، من بينها المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وتعزيز الصادرات السعودية، وتسهيل أعمال القطاع الخاص، وتنمية العلاقات التجارية الثنائية، وإعداد الأبحاث والتقارير والدراسات وروزنامة لأهم المعارض في العالم.

المقر الرئيس

مدينة الرياض

داخل مقر البعثة الدبلوماسية

جمهورية مصر العربية	القاهرة
جمهورية باكستان الإسلامية	إسلام أباد
الولايات المتحدة الأمريكية	واشنطن
المملكة المتحدة	لندن
جمهورية ألمانيا الاتحادية	برلين
الجمهورية الهيلينية (اليونان)	أثينا
دولة اليابان	طوكيو
جمهورية كوريا الجنوبية	سيؤول
جمهورية الهند	نيودلهي

خارج مقر البعثة الدبلوماسية

المملكة المغربية	الدار البيضاء
جمهورية العراق	بغداد
جمهورية لبنان	بيروت
مملكة ماليزيا	كوالالمبور
جمهورية تركيا	إسطنبول
جمهورية الصين الشعبية	بكين
جمهورية روسيا الاتحادية	موسكو
أستراليا	سيدني
جمهورية إيطاليا	روما
جمهورية سويسرا الاتحادية	جنيف
جمهورية جنوب أفريقيا	جوهانسبرغ
جمهورية العراق إقليم كردستان	مكتب التمثيل التجاري في أربيل

الخـــاتمة

اســتعرض التقريــر الســنوي للهيئــة العامة للتجــارة الخارجية لعــام 2024م جهودهــا وإنجازاتها، والتقدم الذي أحرزته في أعمالها، والخطط والمبادرات التي تعمل عليها لتحقيق اســتراتيجيتها الطموحة. وقد ســاهمت هذه الإنجازات في دعم التنمية الاقتصادية الشــاملة التي تشــهدها المملكــة، متماشــية مع رؤية الهيئة في تعزيز مكاســب المملكة التجاريــة الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

اســتعرض التقريــر أيضــاً نظرة عامة تســتند إلى الإحصائيات فــي التجارة الخارجيــة للمملكة، من حيــث الصــادرات والــواردات والشــركاء التجاريــن للمملكــة، وأبرز الأنشــطة التي تبنتهــا الهيئة لتعزيز الشــراكات الدولية، وتطوير الاتفاقيات التجارية، بما يتماشــى مع رؤية الســعودية 2030 التي تهدف إلى بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

وتتقــدم الهيئــة بخالــص الشــكر والتقديــر لــكل مــن ســاهم فــي تحقيــق إنجازاتهــا خلال عــام 2024م، وعلــى رأســهم رئيــس وأعضــاء مجلــس الإدارة، وكافة منســوبي الهيئة فــي مختلف مواقعهــم، بالإضافــة إلــى القطاعات ذات العلاقة، ســائلين المولى عز وجــل أن يوفق الجميع لمزيد من النجاح والتقدم في خدمة وطننا الغالي.

gaft.gov.sa

@gaft_sa saudi-gaft @Gaft_sa